

المال

التجارة

AL MAL
WALTEGARA

نهاية عام وبداية أزمة

ضمانات وحوافز الاستثمار

التي تضمنها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

المعاملة الجمركية للمشروعات الاستثمارية

استثمار داخلي - مناطق حرة

فهرس إجمالي لأعداد عام ٢٠٠٨

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج السويس - مليا القمح

إحدى ثمار هيأة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له ويقدر إجمالي الاستثمار بحوالى «٢٥٠ مليون جنيه» يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزيعه كالاتى :

— ٥١٪ للجانب المصرى ويمثله :

(١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪

(٢) بنك الاستثمار العربى نسبة ٢٣,٥٪

— ٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من غرة ٤ إلى ١٦٠ انجلىزى مسرح ومشط، مفرد ومزوى ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحمر على كون وشلل ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٨٣,٦ انجلىزى

مصنع الغزل المتوسط السويس - مليا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٣٦,٦ انجلىزى

مصنع الغزل السميك السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ١٣,٧ انجلىزى

تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٣٢٣٠) طن سنوياً بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا — الدانمارك — البرتغال — اليونان — تشيك — فرنسا — إسبانيا — إنجلترا — إيطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان — تاوان — كوريا — سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب — تونس) وبلغ عدد العاملين بميراتكس (٥٥٣) عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (٥٥ مليون جنيه) ، وتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة Deko - Tex Standard 100

هيئة المحكمين

الحاسبة والضرائب :

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خياطر
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود الناصي
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحابري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبد الله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. علي محمد عبدالوهاب
- أ. د. عبد المنعم حياتي جنيدي
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحي علي محرم
- أ. د. السيد صبيح ناجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. ثابت إدريس
- أ. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ. د. أحمد الغندور
- أ. د. عبد اللطيف أبو العلاء
- أ. د. حسنية زهران
- أ. د. سمير طويار
- أ. د. إبراهيم مهدى
- أ. د. صقر أحمد صقر
- أ. د. نشأت فهمي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حسين درويش
- أ. د. رجب العبدل
- أ. د. نادية مكاوي
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزهار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... نهاية عام وبداية أزمة	٢
(٢)	ضمانات وحوافز الاستثمار التي تضمنها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧	٤
(٣)	مجالات الاستثمار الواردة في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات دكتور / سمير سعد مرقس	١٩
(٤)	المعاملة الجمركية للمشروعات الاستثمارية استثمار داخلي - مناطق حرة إعداد / أنطوان شفيق حنا	٢٧
(٥)	ضريبة الدمغة ووكالات الإعلان	٤٠
(٦)	(س، ج) في ضريبة المبيعات وصناعة الإعلان	٤٠
(٧)	كيف تستثمر أموالك في البورصة بدون مخاطر تقرير / عبد الناصر منصور	٤٠
(٨)	فهرس إجمالي لأعداد عام ٢٠٠٨	٤٥

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

تعن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينارات	العراق ١٠٠٠ ل.س
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

نكالية عام وبداية أزمة

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة



■ الأزمة المالية العالمية ألت بظلالها مبكراً على الحياة الاقتصادية وبدأت سلبياتها تهدد الكيان الصناعى مبكراً بسبب الاستيراد المفتوح للسلع الجاهزة باستغلال حالات الركود السائدة فى دول العالم وانخفاض الأسعار وانخفاض العملة لهذه الدول مما يفتح شهية المستوردين لاقتناص الفرص فى تحقيق أرباح غير عادية نتيجة لاستغلال المناخ الاقتصادى المتدهور عالمياً ومن ثم هذا يستدعى منا أن نعيد حساباتنا وأن نسارع بوضع ضوابط وقيود استيرادية والتحكم من خلال البنك المركزى بوضع سياسات نقدية وينكية للاعتمادات المستددة مع تحديد أولويات الاهتيراد لمستلزمات الإنتاج الضرورية والتي ليس لها إنتاج محلى وكذلك قطع الفيار وكل ما

يضمن تشغيل المصانع والعمل على ضمان حركة الإنتاج بلا توقف لمدة سنة ويحظر ولو مؤقتاً استيراد السلع الجاهزة و سلع الرفاهية والترفيه لأن فى استيرادها ضياعاً للمال والجهد يقابله إحباط من عامة الشعب الذى يعانى من الأزمة أمام طبقة تتصف بالأنانية وانتهاز الفرص على حساب المجتمع والشعور العام الذى سيقابل هذه التصرفات بالنقمة والانتقام.

■ أخطر ظواهر هذه الأزمة التى ظهرت بوادرها بتباطؤ اقتصادى عام يصاحبه حالة من الانكماش فى الأداء الاقتصادى ومع بداية عام ٢٠٠٩ يكون عام الركود وربما ينتهى بالكساد العام وهنا نكون قد وصلنا لأخر الطريق من انهيار اقتصادى

كامل وما يتبعه من أزمات فى كل شئ فى الإنتاج والعمالة مع مزيد من البطالة وما له من انعكاسات على الحياة الاجتماعية وانتشار البلطجة والجريمة مما يهدد ويؤدى إلى انهيار اجتماعى انعكاساً للانهيار الاقتصادى مما يتطلب صحة دينية التى غابت كثيراً ليعلم من لا يعلم الحلال والحرام وصحة قانونية لكل من يريد أن يعلم حجم العقاب عن الفساد.

■ إن الدولة يجب أن تكون فى مرحلة تعبئة قومية وأن تعطل القوانين مؤقتاً التى تساعد على ازدياد الأمر سوءاً وأن الحرية الاقتصادية يجب أن تعطىها أجازة وأن تتولى الدولة بنفسها شئون السيطرة على جميع السلع الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائى لأفراد الشعب وعدم

التلاعب في أسعارها ومعاونة المصانع على الصمود والاستمرار للحيلولة دون تسريح العمالة وحل مشاكلها التمويلية والإدارية وتأجيل تطبيق قانون الضريبة العقارية لمدة عامين حتى لا يمثل عبأ إضافي أو يكفى بتطبيقه على الأماكن الترفيهية والرفاهية في المصايف والمنتجعات ولكن تعفى المصانع ومناطق الإنتاج والمساكن للطبقة العاملة والمتوسطة لفترة زمنية ثم يعاد تعميم القانون .

■ إن الأمر جدد خطير ويجب أن لا ننتظر لحين وقوع الكارثة ونبحث عن العلاج وهذا ما تعودنا عليه في كافة المصائب التي مرت بها البلاد من كوارث مثل الزلازل والسيول والقطارات والعبارات والطرق والدويقة وغيرها من الكوارث التي تتوالى ولا تنتهي لأنها حصيلة تراكمات من الفساد والإهمال الإداري .

■ مع تحذير رأس المال الذي يمثل الآن مكان الصدارة والقيادة في السلطة التشريعية والحزبية

والسياسية أن يقوم بدوره في التكافل الاجتماعي من خفض الأسعار والقيام بأنشطة اجتماعية تساعد على تخفيف الأزمة من أنشطة صحية واجتماعية وتعليمية وأن يعطى للمجتمع مقابل ما أعطاه من مال وسلطة وأمن وأمان هذا هو يوم الاختبار والأصالة ليقدم كل منهم ما يقدر عليه من عون ومساعدة .

■ إن عام ٢٠٠٨ ينتهى ويبدأ عام جديد يتحمل القسط الأكبر من الكارثة ستري خلاله ما لم نره منذ سنوات من انهيارات تسود العالم والأمر يحتاج لإجراءات إقتصادية صارمة لا استثناء فيها أو مجاملة أو وساطة وهذا ما يجب أن تقوم به الحكومة دون التخفيف من هول الأزمة .

■ وزير التجارة والصناعة يقع عليه العبء الأكبر في الرقابة والتوجيه والترشيد والتخطيط من أجل مساعدة الصناعة والحفاظ على بقائها واستمرارها دون توقف والحماية مطلوبة وشرعية في مثل هذه الأيام .

■ العالم كله بدأ يعالج ويصلح

من شأنه أولاً دون النظر للنظريات العالمية والتخلى عن سياسة اقتصاديات السوق والحرية التجارية كل هذا حدث في كثير من دول العالم بحثاً وجرياً وراء النجاة من هذا الطوفان من الانهيارات الاقتصادية التي عمت كل مكان في العالم .

■ ولا شك في ظل هذه الأزمة سيخرج منها أعداد لا بأس بها من المتعثرين الذين يعجزون عن سداد مستحقات البنوك مع زيادة المخزون من الإنتاج بدون بيع لذلك يجب أن نسارع بوضع آلية مدروسة لمعالجة هذه الكارثة مع بداية ظهورها بدلاً من سياسة العسكر والحرامية التي عالجت بها الدولة أزمة عام ١٩٩٧ في جنوب شرق آسيا وأثرها على الصناعة المصرية الخطأ خطأ دولة نتيجة لسياسة السوق المفتوحة مع تطبيق الجبات دون أن تستفيد بفترة السماح مازالت آثار الأزمة قائمة منذ عشر سنوات لا بد أن نتعلم الدرس ونعالج بحكمة وعقلانية حتى لا ندمر أنفسنا بأنفسنا .

ضمانات وحوافز الاستثمار التي تضمنها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

دكتور / سمير سعد مرقس

- محاسب قانوني ومستشار ضريبي - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر المحاسبي الجديد .
- أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية .
- أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية بدمنتور .
- أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة - مدرس بالجامعات العربية سابقاً .
- عضو جمعية الضرائب الدولية IFA - زميل جمعية الضرائب المصرية .
- عضو جمعية المحاسبة الأمريكية . AAA

مقدمة :

لا تقل ضمانات الاستثمار في أهميتها عن الإعفاءات والحوافز المقررة للمشروعات التي تدخل تحت مظلة القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (١) بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار .

وتتقسم الضمانات الممنوحة لمنشآت وشركات الاستثمار إلى :
أ) ضمانات قانونية تضمنتها نصوص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والنصوص القانونية الأخرى التي تسرى في ظلها .

ب) ضمانات اتفاقية وهي الضمانات التي تضمنتها الاتفاقيات التي انضمت إليها مصر بشأن ضمان الاستثمارات وحمايتها .

وسيتناول الباحث هذا البحث بدراسة تحليلية مقارنة للضمانات الواردة في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بسابقتها الواردة في كل من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وسابقة القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : عدم جواز التأمين أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الحجز التحفظي أو تجميد الأموال .

المبحث الثاني : عدم الخضوع لتسعير المنتجات .

المبحث الثالث : عدم جواز إلغاء أو وقف التراخيص .

المبحث الرابع : تملك المنشآت والشركات للمعارات

والمبايئي .

المبحث الخامس : عدم الالتزام بالقيود في سجل المستوردين أو سجل المصدرين .

المبحث السادس : عدم الخضوع لبعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

المبحث السابع : مساهمة العاملين في الأرباح .

المبحث الثامن : عدم التزام المنشآت والشركات بمساهمة العاملين في الإدارة .

المبحث التاسع : الاستثناء من أحكام التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمادة ٢٤ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

المبحث الأول

عدم جواز التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الحجز أو التحفظ أو تجميد الأموال.

تنص المادة (٨) على أنه لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت أو مصادرتها كما تنص المادة (٩) من هذا القانون على أنه لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها.

وبلاحظ أن المادة ٨ و ٩ من هذا القانون هما ترديد لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ومن بعده المادة ٨ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بخلاف بسيط هو أن المشرع في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قد وسع من الضمانات الواردة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فوسع من الضمانات الواردة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فوسع من جواز الاستيلاء والتحفظ وجعل النص أكثر مناسبة بأن

استبدل عبارة «بغير الطريق القضائي» بعبارة «من غير طريق القضاء» .

أما في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فقد استبدل الحظر الوارد في العبارة السابقة لا يجوز بالطريق الإداري " نظراً لأنه من البديهي أن الحظر من الأمور الواردة في المادة (٩) حق معترف به للقضاء وكذلك حسناً فعل المشرع بفصل التأميم والمصادرة والوارد في المادة (٨) عن باقي الضمانات الواردة في المادة (٩) وجعل عدم الجواز بالنسبة لها مطلق .

ونظراً للتشابه السابق في كل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالنسبة لهذه الضمانات فقد رأى الباحث الرجوع إلى ما أثير بشأن هذه الضمانات في القوانين السابقة خاصة بالنسبة لما أثير حول ما إذا كان لمصلحة الضرائب الحق في الحجز على هذه الشركات والمنشآت نظير الضرائب المستحقة عليها للمصلحة

سواء كان الأمر يتعلق بضرائب مستحقة على هذه المنشآت أو كانت هذه المنشآت يد ناقله بين الأشخاص المستحقة عليهم ومصلحة الضرائب .

الضمانات الواردة في القوانين السابقة للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

تنص المادة (٢) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل على أنه " لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها . ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها بغير الطريق القضائي . وقد أكد المشرع هذا الإلتجاء في نص المادة ٨ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والتي تنص على أنه : لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء . ولا يجوز نزع ملكية عقارات المشروعات كلها أو

بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل على أساس القيمة السوقية للعقار .

وفي غير الأحوال التي يجوز فيها إلغاء موافقة الهيئة على المشروع طبقاً لأحكام هذا القانون لا يجوز لأية جهة إدارية إلغاء الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للمشروع كلها أو بعضها إلا بعد أخذ رأى الهيئة وعلى الهيئة أن تبدي رأيها في هذا الشأن خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلب الرأى منها .

وقد ثار التساؤل حول مدى جواز توقيع الحجز الإداري على أموال شركات الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ العدل أو تحرير محاضر لها عند عدم التزامها بنظام الخصم والإضافة أو عدم المبالغ المحصلة من الممولين في ضوء ما تنص عليه المادة (٧) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل من أنه "لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجمدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي . كما نصت المادة (٨) من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ نفس النص .

كما ثار خلاف حول مدى قانونية تحرير محاضر ضد شركات الاستثمار التي لم تقم بالخصم أو بالإضافة أو توريد المبالغ المحصلة من الممولين والتي نص عليها المشرع في المواد من ٤٤ إلى ٥٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

فقد قضت المادة ١٨٧ من القانون السابق بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تجاوز ٥٠٠ جنية في حالة مخالفة أحكام المواد من ٤٤ حتى ٥٣ من هذا القانون .

كما قضت المادة ١٩٠ من نفس القانون بتعويض يعادل قيمة ما لم يخصم أو يضاف أو يورد إلى مصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة مع الزام المخالف بتوريد المبالغ المخصوصة أو المضافة أو

المحصلة لحساب الضريبة . إن المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ قد نصت على "تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه ..."

وقد ثارت التساؤلات عن كيفية إلزام شركات الاستثمار بالتوريد ومدى جواز تحرير محاضر ضد المسؤولين بها وإحالة هذه المحاضر للنيابة بعد موافقة وزير المالية طبقاً للمادة ١٩١ سالف الذكر ، بأعتبار أن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل لم يتضمن نصاً يحول دون تحرير مثل هذه المحاضر للمسؤولين بتلك الشركات ، وأن مبلغ التعويض وقيمة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٩٠ من هذا القانون تتم بحكم يصدر من المحكمة المختصة ومن ثم فإن التنفيذ على تلك الشركات بموجب هذه الأحكام والحجز على أموالها يتم وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

ويعرض الخلاف على إدارة الفتوى بمجلس الدولة (١) الذي استعرض نصوص المسواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ انتهت إلى ما يلي :

أ - إن الشركات المنشأة في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل تكون مخاطبة بأحكام المادة ٤٤ سائلة الذكر.

ب - إن الإعفاءات والمزايا المقررة للشركات المنشأة في نطاق قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ليس فيها لا صراحة ولا ضمناً ما يحول دون سريان أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما يتعلق بقواعد الخصم والاضافة والتوريد لحساب الضريبة ومن ثم فإنه يجوز لوزارة المالية - مصلحة الضرائب - أن تقوم بتحرير محاضر ضد شركات الاستثمار المخالفة لأحكام المواد من ٤٤ إلى ٥٤ من القانون السابق ولا يتعارض ما تتخذه المصلحة على هذا

الوجه مع حكم المادة السابقة من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك لأن ما قد يوقع على الشركة من عقوبة نتيجة للمحاضر التي تحرر ضدها ، إنما يتم بحكم قضائي .

وانتهت الفتوى إلى أنه يجوز لمصلحة الضرائب تحرير محاضر ضد شركات الاستثمار التي لم تقم بالخصم أو الاضافة أو التوريد تحت حساب الضريبة.

وفي ضوء ذلك اصدرت المصلحة كتاباً دورياً (١) بشأن تحرير محاضر لشركات الاستثمار المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والتي تلتزم بنظام الخصم والاضافة أو التوريد عن المبالغ المحصلة من الممولين وانتهت فيها إلى ضرورة .

اتباع ما يلي :-

أولاً : تحرير محاضر ضد شركات الاستثمار التي لم تتم بالتوريد في المدة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وتعتبر كل مدة لم يتم عنها التوريد في المواعيد القانونية المنصوص عليها في هذه المادة مخالفة قائمة بذاتها ، تتعدد المحاضر بتعدددها .

ثانياً : يتبع في كتابة هذه المحاضر الكتاب الدوري رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٩ السابق صدوره بتاريخ ١٩٧٩/٧/٥ طبقاً لما جاء بالبند أولاً منه ، وعلى الأخص :

ب - أن يذكر اسم محرر المحضر ووظيفته وتاريخ تحريره في الخانة المخصصة لذلك .

ج - أن يذكر تاريخ وقوع الجناية أو الجثة أو المخالفة مع بيان موضوعها والمواد التي تنطبق عليها .

و - على محرر المحضر أن يقوم بإعداد مذكرة مستوفاة متضمنة ضبط الجناية أو الجثة أو المخالفة وعليه استدعاء الممول لمناقشته فيما ارتكب .

ثالثاً : ترسل هذه المحاضر داخل ملف لكل حالة على حده من المأموريات الى

منطقة الضرائب المختصة أو من الإدارة العامة للمندوبين إلى الإدارة المركزية للحاسب الآلى لمراجعتها وإرسالها إلى الإدارة المركزية لمكافحة التهرب لعرضها على السيد الدكتور وزير المالية للحصول على قرار من سيادته بإحالتها إلى النيابة العامة والموافقة على رفع الدعوى العمومية ضد هؤلاء الممولين وفقاً لأحكام المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وأزاء ما ثار من مشاكل حول هذا الموضوع وخاصة بالنسبة لأمتناع مشروعات الاستثمار عن السداد للضريبة على المرتبات والأجور التي تستقطعها من العاملين بها أو المبالغ التي تحصلها من المتعاملين معها التزاماً بأحكام الخصم والأضافه أو غيرها من الضرائب .

فقد أصدرت مصلحة الضرائب كتاباً دورياً (٢) بشأن كيفية تطبيق المادة ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وانتهى إلى أنه يجب على المأمورية عندما تصادف إحدى الحالات المشار إليها أن

تلتجأ فوراً إلى القضاء لاستصدار أمر بالحجز التنفيذى والسير فى باقى الإجراءات وذلك حفاظاً على حقوق الخزانة العامة .

وأعيد عرض الخلاف مرة أخرى على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (١) بشأن مدى جواز توقيع الحجز الإدارى على أموال الشركات الاستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فتناولت المادة السابعة من القانون السابق وأشارت إلى أن الاستفادة من هذا النص أن المشروع رعاية منه للمشروعات الاستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، وتشجيعاً لها ، وجذباً لأصحاب رؤوس الأموال لتوظيف مدخراتهم فى هذا المجال ، فرض حماية خاصة لأموال هذه المشروعات حين قرر بنص قاطع وصريح تحصين هذا المال من التأميم والمصادرة ، ومن الحجز عليه وتجميده ، وفرض الحراسة عليه إلا عن طريق القضاء .

ونزولاً على المفهوم

المتقدم ، فإن المشرع يكون قد أخرج أموال هذه المشروعات من إطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإدارية بحيث يظل التنفيذ عليها محكوماً بالقواعد العامة التي تقضى باختصاص القضاء بإجرائه وفقاً للأحكام الإجرائية .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، فإن استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه عن طريق الحجز الإدارى على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه ، ومن ثم فلا يجوز للمصلحة اللجوء إلى هذا الأسلوب لأستئداء مستحقاتها قبل هذه الشركات .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى عدم جواز قيام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز الإدارى على أموال الشركات الاستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٤ وفاء لمستحقاتها لديها .

وحيث وافقت المصلحة على فتوى الجمعية العمومية سائلة الذكر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٤ واصدرت فى ضوء ذلك تعليماتها التفسيرية (٢) تنبه إلى مراعاة ما يلى :

أولاً: عدم جواز توقيع الحجز الإدارى على أموال الشركات الاستثمارية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وفاء لمستحقات المصلحة لديها .

ثانياً: تنفيذ ما تضمنه الكتاب الدورى رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ - فوراً - وبكل دقة فى حالة مخالفة الشركات الاستثمارية المشار إليها لأحكام الخصم والأضافة والواردة بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك بتحرير محاضر ضد الشركات المخالفة ، وعرض الأمر على المصلحة لاتخاذ إجراءات رفع الدعوى العمومية ضد الشركة طبقاً للمادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر.

ثالثاً: اللجوء فوراً إلى القضاء لاستصدار أمر بالحجز التنفيذى - فى حالة امتناع الشركات المذكورة عن سداد أية مبالغ تكون مستحقة عليها قانوناً وذلك طبقاً لأحكام الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦ .

اتجاه القضاء بشأن عدم جواز الحجز على أموال المشروعات الاستثمارية :

ناقش القضاء فى إحدى الدعاوى (١) الضمان المقرر للمشروعات الاستثمارية بعدم جواز الحجز على أموالها فى ظل أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل وتتلخص وقائع هذه الدعوى أن مصلحة الضرائب قد وقعت الحجز على حساب أحد شركات الاستثمار بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥ بالبنك الأهلى المصرى - فرع صلاح سالم نظير المستحق عليها من الضرائب العقارية وعرض الخلاف على قاضى التنفيذ ففضى بعدم الإعتداد بهذا الحجز لعدم اعلان الشركة بالحجز فى الميعاد القانونى وأن مصلحة الضرائب

العقارية خالفت نص المادة السابعة من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، وبنت المحكمة حكمها فى هذه القضية على ما يلى :

١ - أن قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الإعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا الحجز وقد وقع وفقاً له مستوفياً أركانه الجوهرية أووقع مخالفاً له فاقدا لهذه الأركان فيعتبر مجرد عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون فى بحثه هذا مساس بأصل الحق ولا يكون الاستناد الى أسباب موضوعية فى عدم الإعتداد بالحجز اثر على وصف المنازعة .

٢ - أن المادة السابعة من قانون الإستثمار تنص فى فقرتها الثانية على انه لا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو

فرض الحراسة عن غير الطريق القضائي .

٣ - البادي من ظاهر الأوراق أن الشركة المدعية تخضع لأحكام قانون الإستثمار السالف ذكره ومن ثم فإنها تتمتع بضماناته ومزاياه ومن ضمنها عدم جواز الحجز على أموال هذه المشروعات أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي والا وقع الحجز باطلا بطلانا جوهريا وذلك لأن الحجز على أموال معينة بغير الطريق المقرر للحجز عليها يقع باطلا إذ يتعين على الدائن أن يلتزم عند قيامه بالتففيذ الطريق المقرر قانونا للتففيذ على المال الذي يريد التففيذ عليه فإذا اتبع غير هذا الطريق كان الحجز باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام فيكون لكل ذي مصلحة التمسك به كما يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ولما كان المدعى قد اقام الحجز على خلاف حكم المادة السابعة سالفه الذكر مما يكون هذا الحكم قد توقع على خلاف القانون متعينا على القضاء بعدم الاعتداد به حسبما يجرى به منطوق هذا الحكم .

وانتهى حكم المحكمة إلى عدم الإعتداد بالحجز الموقع بتاريخ ٨٧/٣/٥ على أموال الشركة والزمتم المدعى عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه .

المبحث الثاني:

عدم الخضوع لتسعير المنتجات

تنص المادة ١٠ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على انه لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشات أو تحديد ربحها .

وهذا النص له نص مماثل في القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ حيث أن نص المادة (٩) من هذا القانون قبل الفائها كانت تنص على أنه " لا تخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ولا يجوز فرض أية اعباء أو التزامات مالية أو غيرها على

المشروعات التى تخل بمبدأ المساواة بينها وبين مشروعات القطاع الخاص التى تعمل فى النشاط ذاته والتى تتشا خارج نطاق هذا القانون ويتم تحقيق هذه المساواة بصورة تدريجية على النحو الذى تنظمه اللائحة التنفيذية .

ويجوز لمجلس الوزراء فى حالات الضرورة ان يستثنى بعض المنتجات الاساسية من احكام الفقرة الأولى من هذه المادة مسترشدا بالتكلفة الاقتصادية لها" .

ويرى البعض (١) أن المشرع فى هذه النص قد وازن بين اعتبارات الربح لمشروعات الاستثمار وبين اعتبارات المصلحة العامة للمجتمع التى تتطلب اخضاع بعض المنتجات الاساسية للتسعير الجبرى استرشادا بالتكلفه الاقتصادية للمنتجات .

وقد اكتفى المشرع فى القانون الجديد بالفقرة الأولى من المادة ٩ قبل الفائها وخاصة أنه فى ظل سياسة التحرير الأقتصادى والاقتصاد الحر لم تعد فكرة التسعير الجبرى للسلع والخدمات قائمة الا بالنسبة للقليل من السلع

والخدمات التي تستهلكها الغالبية من محدودى الدخل وبعد نجاح الدولة فى الارتقاء بالدخول بالقدر المناسب لمواجهة ارتفاع اسعار السلع والخدمات والمحافظة على البعد الاجتماعى للتنمية .

ولكن فكرة التسعير الجبرى وتحديد الارياح كان يمكن أن تحد من جذب الاستثمار لأنها تقيد حركة المستثمر فى الإنتاج والبيع وتتجاهل الهدف الاساسى للمستثمر فى استثمار أمواله .

ويمتاز النص الجديد بأنه وضع قيودا مطلقا على التسعير الجبرى وتحديد الاسعار حتى بالنسبة للمنتجات الاساسية التى كانت تستثنى بشروط فى ظل النص الملقى.

المبحث الثالث

عدم جواز الغاء أو إيقاف التراخيص

تنص المادة ١١ من هذا القانون على انه لا يجوز لأية جهة إدارية الغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التى رخص بالانتفاع لها للشركة أو المنشأة كلها أو

بعضها الا فى حالة مخالفة شروط الترخيص .

ويصدر قرار الألغاء أو الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجهة الإدارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه أو العلم به وهذا النص له ما يقابله فى الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قبل الغاء وكانت هذه الفقرة تنص على "وفى غير الحالات التى يجوز فيها الغاء موافقة الهيئة على المشروع طبقا لأحكام هذا القانون لا يجوز لأية جهة إدارية الغاء الترخيص بالانتفاع بالعقارات التى رخص بالانتفاع بها للمشروع كلها أو بعضها الا بعد أخذ رأى الهيئة وعلى الهيئة ان تبدي رأيها فى هذا الشأن خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلب الرأى فيها " .

وكان النص الملقى يقصر حالات الغاء ترخيص الانتفاع بالعقارات على حالة الغاء موافقة الهيئة على المشروع ويعد اخذ موافقة الهيئة أما النص الجديد فإنه أجاز الغاء الترخيص بالانتفاع

بالعقارات فى حالة مخالفة شروط الترخيص وأعطى ضمانه إضافية لهذه المنشآت والشركات بأن جعل قرار الألغاء أو الإيقاف يصدر من رئيس مجلس الوزراء وليس من سلطة أدنى من ذلك ، وأعطى لصاحب الشأن الحق فى الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى باعتباره الجهة المختصة بنظر الطعون الصادرة فى القرارات الإدارية باعتبار أن قرار الألغاء أو الإيقاف هو بحسب طبيعته قرار إدارى يمكن الطعن فيه بدعوى الألغاء .

المبحث الرابع

حق تملك المنشأة والشركات للعقارات والأراضي

تنص المادة ١٢ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أن "يكون للشركات والمنشآت الحق فى تملك اراضى البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيه ، أيا كانت جنسية الشركات ، أو معال اقامتهم أو نسب مشاركتهم " .

كما نصت المادة ٥ من هذا القانون على أن " تتولى الجهة الإدارية " التى تحددتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون تخصيص الأراضى المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة واللازمة للشركات والمنشآت وإبرام العقود الخاصة بها بالنيابة عن الجهة المعنية وتلتزم هذه الجهات بموافاة تلك الجهة بجميع الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضى المتاحة لديها لهذا الغرض وبشروط وقواعد التعاقد بشأنها .

كما تتولى هذه الجهة الحصول من الجهات المعنية بالنيابة عن أصحاب الشركات والمنشآت على جميع التراخيص اللازمة لانشائها وإدارتها وتشغيلها " .

كما نصت المادة ٢٨ من نفس القانون على أنه "يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص " تخصيص الأراضى المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت التى تقام فى مناطق معينة فى المجالات المحددة فى المادة (١) من هذا

القانون وذلك دون مقابل وطبقاً للأجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية ولهذا القانون " .

وهذا النص كرر حكماً كان وارد فى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يقضى بحق تملك المشروعات التى تقام وفقاً لأحكام هذا القانون للأراضى والعقارات اللازمة لنشاطها فنصت المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أنه " للمشروعات الاستثمارية المنشأة طبقاً لأحكام قانون الأستثمار أيا كانت جنسية مالكيها أو محال إقامتهم الحق فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لأقامة المشروعات والتوسع فيها ، وذلك بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار على ذلك كما نصت المادة ١١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أنه تتولى الهيئة تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات وبيعها أو تأجيرها أو الانتفاع بها وإبرام العقود اللازمة فى شأنها " .

إلا أن القانون الجديد كان أكثر سخاء فى منح هذه الميزة وهذا الضمان فأجاز منحها دون مقابل إذ قامت الشركات والمنشآت فى مناطق معينة رغبة من المشرع على توطین الصناعة والشركات والمنشآت خارج الوادى ورعاية المناطق الأقل حظاً من العمران .

وقد جاء هذا الضمان بعد سلسلة من القوانين التى كانت تحظر تملك الأراضى والعقارات للأجانب ومن أهمها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى مصر والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الذى كان يحظر تملك غير المصريين للأراضى الصحراوية ثم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وحظر تملك الأراضى الزراعية والصحراوية فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إلى أن صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ليعطى هذا الحق للمشروعات المقامة وفق أحكامه .

ويرى الباحث أن السماح بتملك الأراضى والعقارات يمثل ضمانا فى غاية الأهمية للمشروعات الاستثمارية وللمشروعات على وجه العموم خاصة ما يتطلبه توطن المشروع من تكاليف بنية أساسية ومرافق وامداد بالخدمات مما يجعل عدم تملكها للأراضى والعقارات يجعل وجودها مهدداً فى أماكن توطنها وعدم استقرار مما يتعارض مع وجوب توفير مناخ مواتى وملائم للاستثمار.

وبالتالى فإن هذا الضمان يعتبر من أهم الضمانات التى وفرها القانون الجديد .

المبحث الخامس

عدم الإلتزام بالقيد فى سجل المستوردين أو سجل المصدرين

نصت المادة ١٢ من هذا القانون على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للإستيراد للشركات والمنشآت أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج اليه من إنشاءها أو التوسع فيها أو

تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها وذلك دون حاجة لقيدها فى سجل المستوردين كما يكون للشركات والمنشآت أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين . وهذا النص كانت جذوره فى كل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ومن بعده القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

- فقد كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل تنص على أنه استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للإستيراد يسمح للمشروعات المنتظمة بأحكام هذا القانون بأن تستورد بشرط المعاينة - دون ترخيص بذاتها أو عن طريق الغير - ما يحتاج اليه اقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها وتكون هذه

العمليات مستثناء من إجراءات العرض على لجان البت دون الإلتزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبى اللازم لعمليات الإستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة فى المادة السابقة ويسمح للمشروعات المشار إليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين .

- وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تنص على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للإستيراد للمشروعات أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير بشرط المعاينة ما تحتاج اليه فى إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها .

وذلك دون حاجة لقيدها فى سجل المستوردين وبغير التزام من جانب الحكومة بتوفير

النقد الأجنبي اللازم لعمليات الإستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بالموافقة على إحتياجات المشروعات من الواردات .

كما يكون لتلك المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين .

ولاشك أن هذا النص يزيل عتبه إجرائيه بالنسبة للشركات الفاضعة لأحكام هذا القانون وتتخطى شرطا يتطلبه القانون بالنسبة للمصدرين والمستوردين بالقيود في سجل المصدرين أو المستوردين والتقلب على مشكلة توسيط شركات التصدير والإستيراد في معاملاتها مع العالم الخارجى .

المبحث السادس

عدم الخضوع لبعض أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

نصت المادة ١٤ من قانون ضمانات وحوافز الإستثمار

على أنه لا تخضع شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسئولية المحدودة ، التى يقتصر نشاطها على المجالات المشار إليها فى المادة (١) من هذا القانون ، لأحكام (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤١)

الفترتين الأولى والرابعة من المادة (٧٧) والمواد (٨٣ ، ٩٢ ، ٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ويجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين الأولىين للشركة بموافقة رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه .

وتحل الجهة الإدارية المختصة محل مصلحة الشركات فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولائحته التنفيذية ، وذلك بالنسبة للشركات السابق الإشارة إليها .

وهذا النص أكد ما سبق أن تناولته المادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ومن بعده المادة ٢٠ من

القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

- فالمادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل تضمن استثناءات من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن بعده القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتشمل هذه الإستثناءات ما يلى :-

- عدم التقيد بطرح نسبة معينة من الأسهم للاكتتاب على المصريين .

- الإستثناء فى شأن تداول حصص التأسيس .

- الإستثناء من تحديد أعضاء مجلس الإدارة والإنابة بينهم عند التصويت

- الإستثناء من قيود الرواتب الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة .

- عدم الالتزام بوجود أغلبية من المصريين من مجالس الإدارة .

- إستثناء أعضاء مجلس الإدارة من بعض القيود الوظيفية .

- إمكان التصرف فى الإحتياطات والمخصصات

- دون موافقة الوزير المختص.
- إماكن مشاركة الأشخاص المعنية فى الشركات ذات المسئولية المحدودة.
- إماكن الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين .
- أما المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فتضمنت بعض الإستثناءات من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وهى :
- الإستثناء من بعض الإجراءات الخاصة بالتأسيس وأورد أحكاماً خاصة بالتأسيس فى المواد من ٤١ حتى ٥٥ من اللائحة التنفيذية .
- قواعد توزيع الأرباح على العاملين .
- الإستثناء من تحديد أعضاء مجلس الإدارة والإتابة بينهم فى التصويت.

- عدم التقيد بالأحكام الخاصة بمشاركة العاملين فى الإدارة أو التعيين فى مجالس إدارة هذه الشركات .
- عدم التقيد بوجود أغلبية من المصريين فى مجلس الإدارة .
- إماكن الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين وكذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب لأكثر من شركة .
- وتأتى الفقرة الأولى من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ مطابقة لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون الجديد إلا أن النص الجديد تناول حكمين :
أولاً : كان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ فى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تنص على أنه لا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .
- وبموجب الفقرة الثانية من المادة ١٤ أجيئز تداول هذه الحصص والأسهم بشرط إجازة رئيس مجلس الوزراء أو

من ينييه .

ويرى البعض (١) أن هذا النص يضيق الخناق على المؤسسين لأن المادة ٤٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على أنه لا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم العينية وأسهم المؤسسين قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن سنتين مائيتين كاملتين لا تقل كل منهما عن ١٢ شهراً من تاريخ تأسيس الشركة ، وإستثناء من ذلك يجوز أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية أسهم المؤسسين فيما بينهم أو من أحد المؤسسين لأحد أعضاء مجلس الإدارة إذا أحتاج إليها لضمان أدارته أو من ورثه المؤسسين إلى الغير فى حالة وفاء المؤسسين .

وجاء نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لتيسير هذا التصرف فجعل الترخيص بذلك من سلطة الهيئة العامة للاستثمار إذا ما أقتضت بجدية أسباب طالب البيع .

أما قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فقد أعطى

السلطة لرئيس مجلس الوزراء
بما يعرقل عمليات التصرف
في أسهم المؤسسين الذين قد
يحتاجون حصيلة البيع لإنشاء
مشروعات جديدة أو لشراء
أسهم في البورصة أو لمقابلة
ظروف اضطرارية تحتاج
لسيولة عاجلة ويرى أصحاب
هذا الرأي أن النص الجديد
يضيق الخناق على المؤسسين
مادام البيع سيكون لمؤسس
آخر أو عضو مجلس إدارة .

ويرى الباحث أن التيسير
أمر مرغوب فيه ولكن ليس
إلى الحد الذي يمكن أن يتم
تحت ستارة إنشاء شركات
للوهم وبيعها بمجرد تأسيسها
ويتفق الباحث مع النص
الجديد ويؤيد وجود محاذير
على التصرف في الأسهم أو
حصص التأسيس إلا بناء
على دراسة كافية من أعلى
سلطة حتى لا يقع المستثمرون
في مصيده الوهم إذا ما تم
تيسير التصرف في هذه
الأسهم والحصص دون
مراقبة صارمة أو بدون
ضوابط .

المبحث السابع

مساهمة العاملين في الأرباح
نصت المادة الرابعة من مواد

إصدار القانون رقم ٨ لسنة
١٩٩٧ على أنه مع عدم
الإخلال بأحكام المادة السابقة
يلغى قانون الاستثمار الصادر
بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة
١٩٨٩ عدا الفقرة الثالثة من
المادة (٢٠) من القانون سالف
الذكر .

وكانت هذه الفقرة تنص على
أن يكون للعاملين نصيب في
أرباح شركات الأموال التي
تنشأ بعد العمل بهذا القانون
والخاضعة لأحكامه والتي
يقرر توزيعها طبقاً للقواعد
التي تحددها الجمعية العامة
لكل شركة بناء على اقتراح
مجلس الإدارة وذلك بما لا
يقل عن ١٠٪ من هذه الأرباح
ولا يزيد على الأجور السنوية
للعاملين بالشركة ولم يأخذ
المشرع الفقرة الرابعة من
المادة ٢٠ سائلة الذكر ونصها
"ويتم توزيع نسبة من الأرباح
الصافية لهذه الشركات سنوياً
على العاملين بها طبقاً
للقواعد التي يقترحها مجلس
إدارة الشركة وتعتمدها
الجمعية العامة كما لا يقل
عن ١٠٪ من تلك الأرباح" .

ولم يشأ المشرع الأخذ بها لأن
النص على "التوزيع السنوي"

قد يخلق مشاكل بين
الشركات والمنشآت الخاضعة
للنانون والعاملين مما قد
يضر بالسيولة بهذه الجهات
فقد أكد هذا الحق في الفقرة
الثالثة وترك أمر توزيعها
للجمعية العمومية للشركات
وفقاً للقواعد التي تحددها
أي أناط لها أمر الصرف
والتوزيع على العاملين .

وحسنا فعل المشرع بأن أعطى
لهذه الشركات والمنشآت حرية
في تقرير إجراء التوزيعات
دون المصادرة على حق
العاملين فيها، إضافة إلى
الفقرة الرابعة كانت في
معظمها تكراراً لما جاء في
الفقرة الثالثة مما تحت
الفأؤها مع القانون رقم ٢٣٠
لسنة ١٩٨٩ .

المبحث الثامن

**عدم التزام المنشآت
والشركات بمساهمة
العاملين في الإدارة .**

فنص على عدم خضوع
الشركات لأحكام القانون ٧٣
لسنة ٧٣ بشأن إنتخابات
العمال في مجلس الإدارة .

نصت الفقرة الأخيرة من
المادة ١٤ سائلة الذكر على

أنه لا تخضع شركات المساهمة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارتها وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون وهذا النص كان له مرادف في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

- تنص المادة (١٠) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على أنه لا تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارة المشروع .

- وورد نفس الحكم في المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فتضمنت النص التالي ولا تخضع المشروعات التي تنشأ في شكل شركة مساهمة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارتها .

وحسنا فعل المشرع لأن وجود هذا النص وعدم إستبعاده كان يمكن أن يعوق تدفق الإستثمارات خشية تدخل العمال في سياسات الشركة وأعمالها مما قد يؤثر على كفاءة الإدارة في تنفيذ الخطط والسياسات بل وإمكانية تنفيذها ، ومثل هذا النص قبل الغائه كان يمكن أن يتمشى مع فكرة القطاع العام وربما قطاع الأعمال مع التوجهات الاشتراكية التي كانت سائدة في حقيقة الستينات إلا أنها قد تمثل

عائقاً في ظل إقتصاديات السوق

المبحث التاسع

الإستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمادة ٢٤ من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١)

تنص المادة ١٥ من هذا القانون على أنه تستثنى شركات المساهمة من تطبيق أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة ٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

- وهذا النص سبق أن أوردته المشرع في كل من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بموجب التعديل المقرر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ للفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتي نصت على أن :

يستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف

الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة (٢١) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجلس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنية . كما تناولته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فتصت على أن "تستثنى المشروعات من تطبيق أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة ٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

- والنص الأخير مطابق للنص الوارد فى المادة (١٥) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ مع اختلاف بسيط هو قصر هذا الاستثناء على الشركات المساهمة فى القانون الأخير بينما كان النص الوارد فى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ يخاطب المشروعات وكان

حسن الصياغة يتطلب هذا التعديل نظراً لأن النصوص التى تستثنى من تطبيقها تخاطب الشركات المساهمة مما كان يتطلب هذا التعديل . ولما كانت أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ تمثل قيداً على المشروعات والشركات التى تعمل فى مجال الإستثمار والذى كان يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة فى التعيين فى هذه الوظائف حيث كانت أغلب هذه الشركات مملوكة ملكية عامة الأمر الذى أصبح معه هذا القانون قيداً على مشروعات القطاع الخاص فى الإستعانة بالكفاءات واجتذاب أفضل العناصر لأحاقها فى هذه المشروعات . ولاشك أن أحساس المستثمر بأن قوانين الدولة المضيفة للاستثمار أو الدولة التى يمارس منها نشاطه تضع قيوداً على حريته فى إدارة مشروعه أو على سيطرته على عناصر الإنتاج أو قدرته على تنظيمها وتخطيطها وخاصة القوى العاملة وحقه فى التعيين والإستعانة بالكفاءات كلها تتعارض مع اقتصاد السوق وتموق جذب

الاستثمارات الخارجية بل والداخلية أيضاً .

- أما المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ التى استثنت الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون من الخضوع لها فإنها تنص على أنه "لوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يلزم بعض المنشآت باستخدام العمال وفقاً لتواريخ قيدهم لدى الجهات الإدارية المختصة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها بقرار منه (٢) .

ولصاحب العمل عند عدم قيام مكاتب القوى العاملة والتدريب بالترشيح للوظائف الخالية لديه خلال أسبوع من تاريخ وصول أخطار صاحب العمل إلى المكتب عن الوظائف والأعمال الخالية بالمنشأة أو الموقع الذى يحدده فى الإخطار المشار إليه أيهما أبعد ، أن يقوم بشغل هذه الأماكن من بين المتقدمين إليه والمتوافر فيهم شروط الوظيفة ولا تدخل المدة المشار إليها ضمن المدد التى تقررها قوانين أو قرارات أخرى فى هذا الشأن .

مجالات الاستثمار الواردة في قانون ضمانات وجوانب الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر التعديلات

حددت المادة الأولى من كل من القانون المذكور ولائحته التنفيذية مجالات الاستثمار وشروط وحدود هذه المجالات إلا أنه منذ صدور هذا القانون في ١٩٩٧/٥/١١ ولائحته التنفيذية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ في ١٩٩٧/٨/٩ وحتى الآن حدثت تعديلات وإضافات لهذه المجالات نوردتها على الوجه الآتي :

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية،

(١) استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحرارية أو أحدهما؛

(أ) استصلاح وتجهيز الأراضي بالمرافق الأساسية التي تجعلها قابلة للاستزراع.

(ب) استزراع الأراضي المستصلحة . ويشترط - في هاتين الحالتين - أن تكون الأراضي مخصصة لأغراض الاستصلاح والاستزراع كما يشترط في الاستثمار أن تستخدم طرق الري الحديثة وليس الري بطريق الغمر .

■ الإضافات والتعديلات (لا توجد)

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية،

(٢) الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي؛

(أ) تربية جميع أنواع الماشية المنتجة للحوم الحمراء سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو الألبان أو

التسمين

(ب) تربية جميع أنواع الدواجن المنتجة للحوم البيضاء سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو للتفريخ أو لإنتاج البيض أو التسمين .

(ج) صيد الأسماك وكذا إقامة المزارع السمكية .

(٣) الصناعة والتعدين ؛

(أ) الأنشطة الصناعية التي من شأنها تحويل المواد والخامات وتغيير هيئتها بمزجها أو خلطها أو معالجتها أو تشكيلها وتعبئتها وتجميع الأجزاء والمكونات وتركيبها لإنتاج منتجات وسيطه أو نهائية.

ويشمل ذلك تكرير البترول وفصل ومعالجة مشتقاته ولا يشمل صناعية الدخان والتمبناك والتبغ والمسل والسموط (النشوق) ولا صناعات المشروبات الكحولية والخمور بأنواعها .

■ الإضافات والتعديلات (لا توجد)

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية؛

(ب) تصميم الآلات والمعدات الصناعية .

(ج) النشاط الشامل لصناعة

السينما الذى يجمع بين إقامة أو استئجار استوديوهات ومعامل الانتاج السينمائى ودور العرض وتشغيلها بما فى ذلك من تصوير وتحميض وطبع وانتاج وعرض وتوزيع ويشترط أن يزاوئ النشاط من خلال شركة مساهمة أو منشأة كبرى لا يقل راس المال الموظف فى أى منهما عن مائتى مليون جنيه .

■ الإضافات والتعديلات

(ب) تصميم الآلات والمعدات الصناعية (١) وخطوط الانتاج وتصنيع المعدات وخطوط الانتاج وإدارة التنفيذ وإعادة الهيكلة للمصانع ويشمل ذلك :

- أعمال التصميمات الهندسية للمعدات وخطوط الإنتاج والمصانع .
- إعداد النماذج والقوالب للآلات والمنتجات وتصنيعها والترويج لها .
- إدارة التنفيذ للمشروعات

الصناعية ومشروعات المرافق وإعادة الهيكلة الفنية والإدارية للمصانع .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

(د) الأنشطة الخاصة بالتقيب عن الخامات التعدينية والمعادن واستخراجها وتقطيعها وتجهيزها ولا يشمل ذلك محاجر الرمل والزلط .

■ الإضافات والتعديلات

(٣ مكرراً) تجهيز وتنمية مناطق صناعية مختارة (١) :

تجهيز وتنمية مناطق صناعية جديدة فى شرق التفريعة وشمال غرب خليج السويس ويشمل ذلك تمهيد الأرض وإنشاء البنية الأساسية الداخلية بها وتزويدها بالمرافق وامدادها بكل ما يلزم من خدمات بفرض تهيئتها لمختلف الصناعات وتقسيمها إلى قطع والتصرف فيها .

٣ مكرر (١) (٢) :

التنمية الصناعية المتكاملة للمناطق الصناعية أو إستكمال التنمية أو تسويق

أو إدارة المناطق الصناعية المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء .

ويشتمل نشاط الشركات فى هذا الشأن :

- ١ - إعداد الدراسات الاقتصادية والتخطيطية للمنطقة الصناعية .
- ٢ - إعداد الدراسات الاقتصادية والهندسية والتكنولوجية للمشروعات .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

(٤) الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحى :

- (أ) الفنادق والموتيلات - الثابتة والعائمة - الشقق والأجنحة الفندقية - والقرى السياحية والأنشطة المكملة أو المرتبطة بما ذكر من خدمية وترفيهية ورياضية وتجارية وثقافية ، وإستكمال المنشآت الخاصة بها والتوسع فيها .

ويشترط في الفنادق والموتيلات والشقق والأجنحة الفندقية والقرى السياحية ألا يقل مستواها عن ثلاثة نجوم ولا يزيد إجمالى مساحة الوحدات المبنية منها على نصف إجمالى المساحات المبنية .

■ الإضافات والتعديلات

٣ - إنشاء البنية الأساسية الداخلية ومصادر البنية الأساسية الخارجية للمنطقة الصناعية.

٤ - إنشاء مبانى مصانع بالمنطقة الصناعة تقدم جاهزة للمشروعات .

٥ - التشويق والترويج لأراضى المنطقة الصناعة لجذب رؤوس الأموال والمشروعات الصناعية للمناطق الصناعية.

٦ - إدارة المنطقة الصناعية وصيانة المرافق والمنشآت بداخلها وتقديم الخدمات الأمنية والحراسة بها .

ويمكن مزاوله هذه الأنشطة مجتمعة أو منفصلة .

لم يعد التوسع قاصراً على

هذا المجال فقط بل تعداه إلى جميع مجالات الاستثمار وذلك بصدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر فى ٢٠٠٠/٦/١٨ والمعدل لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

(ب) جميع الوسائل المخصصة لنقل السياح من برية أو نيلية أو بحرية أو جوية

(٥) النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الفلال ؛

(أ) النقل المبرد أو المجمد للبضائع والثلاجات والمحطات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية وتبريدها أو تجفيفها .

(ب) محطات تشغيل وتداول الحاويات .

(ج) صوامع حفظ وتخزين الفلال ويشمل ما ذكر أعمال الشحن والتفريغ اللازمة لمباشرة النشاط .

٦ - النقل الجسوى والخدمات المرتبطة به بطريقة مباشرة ؛

■ الإضافات والتعديلات

وعلى أثره صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٧٢١ لسنة ٢٠٠٠ فى ٢٠٠٠/٨/١٧ بشأن شروط تمتع التوسعات بالأعفاءات والضمانات المقررة فى ق ٨ لسنة ١٩٩٧ مضيفاً مادتين جديدتان إلى اللائحة التنفيذية للقانون المذكور هما المادة ٢١ مكرر والمادة ٢١ مكرر ١ .

(ج) التنمية السياحية المتكاملة (١)

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

(أ) النقل الجوى للركاب والبضائع سواء كان منتظماً أو عارضاً .

(ب) إنشاء وإعداد وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال

المطارات وأراضى النزول أو أجزاء منها وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال ما هو قائم من المطارات وأراضى النزول وغير ذلك مما يرتبط مباشرة بالنقل الجوي من خدمات كالصيانة والإصلاح والتموين والتدريب .

٧ - النقل البحري لأعالى البحار :

نقل الخامات والبضائع والركاب خارج المياه الإقليمية باستخدام السفن ووسائل النقل البحري المختلفة كالناقلات والبواخر والمبارت.

٨ - الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز :

(أ) تقديم الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ويشمل ذلك :

- صيانة آبار البترول وتشغيلها صيانة معدات الحفر والمضخات البترولية .

- حفر آبار المياه والآبار غير العميقة اللازمة لأغراض البترول .

■ الإضافات والتعديلات لا توجد

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية :

- الأعمال المدنية المكملة لأعمال الحفر والصيانة .

- معالجة الأسطح من الترسبات .

- الخدمات المتعلقة بانزال مواسير التغليف وأنابيب الإنتاج .

- الخدمات المتعلقة بالاستكشاف البترولى .

(ب) نقل وتوصيل الغاز من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستخدام بواسطة الناقلات المتخصصة أو الأنابيب ولا يشمل نقل البترول .

(٩) الاسكان الذى تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإدارى :

يشترط ألا يقل عدد الوحدات عن خمسين وحدة سكنية سواء أقيمت فى شكل بناء

واحد أو عدة أبنية .

■ الإضافات والتعديلات

(ب) إقامة أو إدارة محطات استقبال الغاز الطبيعى (١) أو إعداده للتوزيع أو مد شبكات الغاز من مواقع الانتاج إلى مواقع الاستخدام من مدن وقرى ومناطق تنمية بواسطة الناقلات المتخصصة أو الأنابيب . ولا يشمل ذلك نقل البترول ومشروعات إنتاج البتروكيماوات واستخلاص البوتاجاز والبروبان من الغاز .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية :

(١٠) البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات :

(أ) إقامة أو تشغيل وإدارة محطات تحليه وتكرير مياه الشرب وشبكات توزيعها وخطوط نقلها .

(ب) إقامة أو تشغيل وإدارة محطات الصرف الصحى أو الصرف الصناعى والتقىية وتوصيلاتها .

(ج) إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء وشبكات توزيعها .

(د) إنشاء الطرق الحرة السريعة والرئيسية وإدارتها واستغلالها وصيانتها

■ الإضافات والتعديلات ،

(١٠) البنية الأساسية من مياه الشرب وصرف وكهرباء وطرق واتصالات وجراحات متعددة الطوابق تحت سطح الأرض (١)

ثم استبدال هذا النص بالنص الآتي (٧) :

(١٠) البنية الأساسية من مياه شرب وصرف كهرباء طرق واتصالات وجراحات متعددة الطوابق بنظام (B.O.T) سواء كانت تحت سطح الأرض أو فوق الأرض

(ج) تصميم أو إنشاء أو إدارة أو تشغيل أو صيانة محطات توليد الكهرباء على اختلاف مصادرها وشبكات توزيعها(٣) .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ؛

(هـ) إقامة أو تشغيل وإدارة

محطات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

■ الإضافات والتعديلات ،

إقامة أو تشغيل أو إدارة محطات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإقمار الصناعية بعد الحصول على ترخيص من الجهات المعنية وفقاً للقوانين المعمول بها لا يشمل ذلك الإذاعة والتلفزيون .

٢- إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة بعد الحصول على ترخيص من الجهات المعنية وفقاً للقوانين المعمول بها ولا يشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول .

ثم استبدال البند هـ - ٢ بالنص الآتي (١) :

إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة بعد الحصول على ترخيص من الجهات المعنية وفقاً للقوانين المعمول بها وتشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول .

١ - تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة (١) خطوط مترو الأنفاق أو أجزاء منها وإدارة وتشغيل أو صيانة ما هو قائم من هذه الخطوط .

٢ - تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة خطوط المترو السطحية داخل المدن أو بين المدن .

٣ - تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل أنفاق السيارات .

٤ - إقامة وتشغيل وإدارة الجراحات متعددة الطوابق (٢) تحت سطح الأرض بنظام (B.O.T) .

ثم عدل فأصبح (٢) إقامة وتشغيل وإدارة الجراحات متعددة الطوابق بنظام (B.O.T) سواء كان تحت سطح الأرض أو فوق سطح الأرض

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

(١١) المستشفيات المراكز الطبية العلاجية التي تقدم ١٠٪ من طاقتها بالإنجاز ؛

(١) المستشفيات المتخصصة أو المتكاملة أو العامة .

وما تضمنته من أنشطة داخلية علاجية أو خدمية

■ **الإضافات والتعديلات :**

ز - ١ - إعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وتقديم الاستشارات اللازمة في نشاط السكك الحديدية وخطوط المترو .

٢ - تصميم أو إنشاء أو إدارة أو تشغيل أو استغلال أو صيانة السكك الحديدية وخطوط المترو بالداخل والخارج .

٣ - القيام بالدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية ودراسات الجدوى اللازمة للمشروعات في كافة مجالات السكك الحديدية وخطوط المترو .

٤ - تشغيل وصيانة واستغلال وحدات النقل المتحركة بالداخل والخارج .

■ **شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية :**

(ب) المراكز الطبية والمراكز العلاجية .

ويشترط ان يقدم المستشفى أو المركز ١٠٪ بالمجان سنوياً من عدد الأسرة التي يتم شغلها بالنسبة إلى المستشفى . ومن الحالات التي يتم تقديم الخدمة الطبية أو العلاجية لها بالنسبة إلى المركز .

(١٢) (التأجير التمويلي :

الأنشطة الواردة بنص المادة (٢) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه وبالشروط المقررة فيه .

جدير بالذكر أن هذه المادة تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون (٩٥ لسنة ١٩٩٥) يعد تأجير تمويلياً ما يأتي :

١ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى مستأجر منقولات مملوكة له أو تلقاها من المورد واستعاداً إلى عقد من العقود ويكون التأجير مقابل قيمة إيجارية يتفق عليها المؤجر مع المستأجر .

٢ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستأجر عقارات أو

منشآت مملوكة للمؤجر أو يقيمها على نفقته بقصد تأجيرها للمستأجر وذلك بالشروط والأوضاع والمواصفات والقيمة الإيجارية التي يحددها العقد .

٣ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر تأجيراً تمويلياً كل هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي .

١٣- ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية :

الالتزام بضمان تغطية الأوراق المالية المطروحة في اكتتاب عام أو تغطية ما لم يتم تغطيته من قبل الجمهور وذلك طبقاً للشروط والأحكام الواردة بنشره الاكتتاب العام المعتمدة ولن يلتزم بالضمان إعادة طرح الأوراق المالية دون التقيد بالقيمة الاسمية للورقة .

١٤- رأس المال المخاطر : المشاركة في المشروعات أو

المنشآت لتميمتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصيه بالاسهم متى كانت هذه المنشآت وتلك المشروعات تعاني قصوراً في التمويل .

١٥ - إقـتـاج بـرامـج وأنظـمة الحـسابـات الآليـة :

تصميم وإنتاج برامج وأنظمة الحسابات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها ، والتدريب عليها .

■ الإضافات والتعديلات ،

لا توجد

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

١٦ - المشـروعـات المـمولـة من الصـندوق الاجـتمـاعـي للـتمـيمـة :

كل مشروع يزاول نشاطه في الصناعات الصغيرة أو المكملة أو المغذية ويكون أغلب تمويله من الصندوق الاجتماعي للتميمية .

■ الإضافات والتعديلات ،

يضاف إلى نص المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المجالات الآتية (١) :

١٧ - تـنـمـيـة المـنـاطـق

العـمـرائـية الجـديـدة :

تخطيط وإقامة المدن والمناطق الصناعية الجديدة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وتجهيزها بكافة المرافق والخدمات :

تـم استـبـدـل البـنـد ١٧

بـالنـص الآتـي (٢) :

- تنمية المناطق العمرانية (المناطق الصناعية والمجمعات العمرانية والمناطق النائية التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء) .

- تخطيط وإقامة المناطق العمرانية وتجهيزها بكافة المرافق والخدمات .

■ شروط وحدود ومجالات الاستثمار وقت صدور القانون ولائحته التنفيذية ،

■ الإضافات والتعديلات ،

- الأنشطة الخدمية التي تزاول بالكامل في مواقع ومحال داخل المناطق العمرانية والصناعية والفائضية (١) لمزاولة النشاط داخلها وتتضمن الأنشطة المشار إليها المهن التي تمارس بالقيـد في النقابات المهنية أيا كان

الشكل القانوني لمن يمارسها ويشترط للتمتع بالضمانات والحوافز ما يلي :

١ - أن يزاول النشاط أو المهنة في مواقع وأماكن داخل المناطق العمرانية والصناعية والمناطق النائية .

٢ - أن تكون الممارسة لأول مرة و يستبدل في ذلك من الترخيص الصادر من النقابة المهنية المختصة .

٣ - أن يكون موقع الأصول الدائمة اللازمة للنشاط داخل المنطقة .

٤ - أن يقتصر الإعفاء على النشاط الذي يزاول دخل النطاق الجغرافي للمدينة أو المنطقة أو المجتمع العمراني .

١٨ - تصـمـيم البرمـجـيات وإنتـاج المحتـوى الـإلـكـتـرونيـ .

تصميم وتطوير البرمجيات ونظم التشغيل والنظم المدمجة وادخال البيانات على الحاسبات بالوسائل الإلكترونية وإنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات الإلكترونية وإنتاج المحتوى

الألكترونى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات .

١٩- إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية : إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية والحضانات العملية ومراكز التدريب لاعداد الباحثين ونقل التكنولوجيا وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك .

٢٠- التصنيف الائتماني : تقييم المراكز المالية للمنشآت وتصنيفها إئتمانياً وتوفير المعلومات عنها هي أسواق المال وذلك وفقاً للضوابط الأحكام التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

٢١- التخصصيم : القيام بأعمال شراء وتسجيل ديون الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للضوابط والأحكام التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

٢٢- إنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة وسائل النقل النهري الجماعى داخل المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وما بينهما .

٢٣- إدارة التنفيس للمشروعات الصناعية مشروعات المرافق .

أعمال إدارة التنفيذ للمشروعات الصناعية ومشروعات المرافق على اختلاف أنشطتها .

٢٤- تجميع القمامة وفضلات الأنشطة الانتاجية والخدمية ومعالجتها .

الشركات العاملة فى مجال تجميع القمامة وفضلات الأنشطة الانتاجية والخدمية ومعالجتها وفقاً للضوابط والأحكام التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ثم أضيف البند التالى (١) .

٢٥- النقل الجماعى داخل المدن والمجتمعات العمرانية ومن وإلى المدن والمجتمعات المشار إليها :

١ - تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة (١) خطوط مترو الاتفاق أو أجزاء منها وإدارة وتشغيل أو صيانة ما هو قائم من هذه الخطوط .

٢ - تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة خطوط المترو السطحية داخل المدن أو بين المدن .

٣ - تصميم وإنشاء وإدارة

وتشغيل أنفاق السيارات .

٤ - عدل فأصبح (٢) إقامة وتشغيل وإدارة الجراحات متعددة الطوابق بنظام (B.O.T) سواء كان تحت سطح الأرض أو فوق سطح الأرض وعدادات تنظيم أنتظار السيارات بنظام B.O.T.

١ - إعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وتقديم الاستشارات اللازمة فى نشاط السكك الحديدية وخطوط المترو .

٢- تصميم أو إنشاء أو إدارة أو تشغيل أو استغلال أو صيانة السكك الحديدية وخطوط المترو بالداخل والخارج .

٣- القيام بالدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية ودراسات الجدوى اللازمة للمشروعات فى كافة مجالات السكك الحديدية وخطوط المترو .

٤- تشغيل وصيانة واستغلال وحدات النقل المتحركة بالداخل والخارج .

المعاملة الجمركية للمشروعات الاستثمارية

استثمار داخلي - مناطق حرة

إعداد / أنطوان شفيق حنا مدير الإجراءات الجمركية بجزرك النخيلة

الفصل الأول:

اجراءات اليضائع الواردة بنظم جمركية خاصة

أولاً: اجراءات السماح المؤقت ورد الضريبة والقواعد والاجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية الصادرة بقانون لسنة ٢٠٠٢ واللائحة التنفيذية رقم ١٦٣٥ لـ ٢٠٠٢

أولاً: احكام خاصة:

١ - يقصد بنظم السماح المؤقت: الاعفاء بصفة مؤقتة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم لما يتم استيراده من:

- مواد اولية و سلع وسيطة بقصد اجراء عمليات تصنيعية عليها.

- مستلزمات انتاج السلع المصدرة .

- الاضافات المستوردة لاصلاحها او تكملة صنعها ثم تصديرها.

٢ - رد الضرائب والرسوم :

تتم اجراءات رد الرسوم الجمركية على ما يتم تصديره تحت نظام رد الضرائب بالوحدات الفرعية ويتم صرف المستحقات من الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات - وفقاً لجداول الرد المعتمدة من البنك المصري لتنمية الصادرات او الخزانة بالوحدة الفرعية - طبقاً لرغبة صاحب الشأن وترد الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات التي تتحملها المواد الاجنبية التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية بشرط:

- نقلها الى منطقة حرة او اعادة تصديرها او بيعها لجهات تتمتع بالاعفاء الكامل من هذه الضرائب والرسوم لمدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ الافراج ويجوز اطالة هذه المدة بمدة اخرى بما لا يجاوز سنتين بقرار من وزير

المالية او من ينيبه .

- ويرد ما يوزيها قيمة الاعفاء الجزئي من الضرائب والرسوم المستدقة على المنتج النهائي او الصنف المشار اليه اعلاه ، اذا تم البيع لجهات تتمتع بالاعفاء الجزئي .

- وتحديد الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات التي ترد على كافة السلع المصدرة عن طريق لجان تشكل لهذا الغرض.

٣ - يتم التعامل مع الراغبين في التمتع بنظم السماح المؤقت من خلال بطاقة آلية للمتعاملين بهذا النظام .

٤ - تقدر القيمة للاغراض الجمركية لرسائل السماح المؤقت طبقاً لاحكام المادتين ٢٢،٢٣ من قانون الجمارك وتعديلاته تنفيذ المادة السابعة من اتفاقية منظمة تجارية العالمية وفقاً للاجراءات الواردة بقرار وزير المالية رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١

٥ - يتمتع رؤساء الوحدات

الفرعية الوحدة المركزية في جميع المسائل الفنية .

٦- لا يجوز أصدر تفسيرات وتعليمات ذات طابع فنى يتصل بتنفيذ احكام نظام السماح المؤقت ورد الضريبة الا بعد موافقة وزير المالية والوزير المختص بالتجارة الخارجية بناء على عرض رئيس الوحدة المركزية .

اختصاصات الوحدة المركزية

١ - وضع نظام متطور لحفظ البيانات والمعلومات الخاصة بنظامي السماح المؤقت ورد 'الضرائب والرسوم الجمركية' .
- استلام ومراجعة وحفظ لضمانات بكافة انواعها المقدمة من اصحاب الشأن او 'الحالة إليها من الوحدات الفرعية بعد اضافتها لحساب المتعامل .

٣ - استلام وحفظ تقارير الجهات المعنية الخاصة بنسب الهالك والتي ترد اليه مباشرة او التي تحال إليها من الوحدات الفرعية .

٤ - خصم ورد الضمانات نور انتهاء الفرض منها فى ضوء التسوية التى تمت الوحدات الفرعية او التى بت بالوحدات المركزية .

٥ - بحث أية مشاكل تعرض عليها أو تحال إليها من الوحدات والبت فيها .

٦ - وضع ضوابط ورسوم والضرائب والرسوم التى ينص القانون على ردها والبت فى المشاكل التى تعرض عليها أو تحال إليها من الوحدات الفرعية .

٧ - متابعة نتائج تطبيق النظام ومدى تأثيره على تنمية الصادرات .

٨ - الإشراف والتوجيه ومتابعة الجرد السنوى للوحدات الإنتاجية والذي يقام تحت إشراف مصلحة الجمارك وفقا لأحكام المادة (٩٨) من قانون الجمارك .

٩ - رفع تقرير ربع سنوى لتقييم الاداء يعرض على وزير المالية المختص بالتجارة الخارجية .

- اختصاصات الوحدات الفرعية .

١ - النظر فى الطلبات التى تقدم من المستوردين والمصدرين للاستفادة من نظامي السماح المؤقت .

٢ - رد الضريبة وقبول القيد فى سجل المتعاملين فى هذين النظامين .

٣ - استيفاء اجراءات الصادر والوارد بالنسبة لنظام السماح المؤقت .

٤ - استلام الضمانات بكافة انواعها من المتعاملين بنظام السماح المؤقت .

٥ - اتمام اجراءات التسوية والتخصيم على الضمانات الخاصة بنظام السماح المؤقت

٦ - اتمام اجراءات رد الضرائب والرسوم الجمركية على ما يتم تصديره تحت نظام رد الضرائب (الدر ويالك) .

٧ - يتبع رؤساء الوحدات الفرعية ، الوحدات المركزية فى جميع المسائل الفنية .

■ اجراءات الجرد السنوى

١ - يتقدم صاحب الشأن يطلب جرد للوحدة الفرعية المتخصصة موضحا به تاريخ ومكان الجرد وذلك قبل الموعد بشهرين على الاقل .

٢ - تقوم الوحدة الفرعية بتعيين لجنة جمركية (مأمور حركة + مأمور تعريفية) لحضور عملية الجرد ومطابقة الرصيد الدفترى بالرصيد الفعلى وتحديد العجز والزيادة ان وجدت .

٣ - تقوم الوحدة الفرعية

باخطار الوحدة المركزية
بنتيجة الجرد وملاحظاتها
عنه .

٤ - تقوم الوحدة المركزية
باتخاذ الاجراءات القانونية في
حالة وجود ملاحظات (عجز
و زيادة) .

٥ - في حالة عدم حضور
اللجنة الجمركية في الميعاد
والمكان المحدد للجرد يقوم
صاحب الشأن باتمام عملية
الجرد واطار لوحدة المركزية
بالنتيجة .

٦ - يحق للوحدة المركزية في
هذه الحالة تكليف لجان من
موظفيها لتتحقق من صحة
نتيجة الجرد خلال اسبوع من
تاريخ إبلاغها إذا لم يتم ذلك
بعد مضي أسبوع لتلتزم
الوحدة المركزية بإجراء عملية
التسوية بالإجراءات المنصوص
عليها بالمادة (٩) من اللائحة
التفصيلية رقم (١٦٣٥) لسنة
٢٠٠٢

ثانياً: كيفية التعامل بنظامي
السماح المؤقت ورد الضريبة :-

١ - التعامل بنظام السماح
المؤقت ورد الضريبة يكون من
خلال البطاقة الألبية والتي
يتم إستخراجها من الوحدات
المركزية والوحدات الفرعية
للسماح المؤقت في الموانئ

والمنافذ البحرية والجوية
والبرية وتقدم المستندات
الآتية للحصول على البطاقة
الألبية للمتعاملين بهذا النظام:

أ - ترخيص مزاولة لنشاط .
ب - البطاقة الاستيرادية
(بطاقة إسترداد الاحتياجات
بالنسبة للمشروعات
الإنتاجية) .

ج - البطاقة الضريبية .
د - تعهد إخطار الوحدة
المتعامل معها بأية تغيرات في
البيانات المقدمة .

٢ - السلع التي يطبق عليها
هذا النظام :-

يطبق نظام السماح المؤقت
على ما يتم إستيراده من :-
مواد أولية و سلع وسيطة
بقصد اجراء عمليات
تصنيعية عليها مستلزمات
أنتاج السلع المصدرة الأصناف
المستوردة لإصلاحها أو تكملة
صنعها ثم تصديرها .

٣ - الموقف الاستيرادي للسلع
المفرج عنها بهذا النظام :

تعفى هذه المواد والسلع
والمستلزمات والأصناف من
القواعد الاستيرادية التي
تنظمها اللائحة التنفيذية
للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥
بشأن الاستيراد والتصدير .

٤ - شروط التمتع بالاعفاء
المؤقت من الضرائب والرسوم
الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم لما يتم
استيراده بنظام السماح
المؤقت أيداع تأمين أو ضمان
بقيمة الضرائب والرسوم
بالصور الأتية (منفردة أو
مجتمعة) .

أ - ضمان نقدي أو مصرفي .
ب - ضمان أصول المنشأة
بواقع ٨٠٪ من صافي حقوق
الملكية للمنشأة وفقاً لتعريف
الجهاز المركزي للمحاسبات
ووفقاً لتقدير احد مراقبي
الحسابات الذين تضمهم
قائمة يصدر بها قرار من
وزير المالية والوزير المختص
بالتجارة الخارجية .

ت - تعهد شخصي من
المنشآت التي تعمل بنظام
التصدير، منذ ما لا يقل عن
ثلاث سنوات، على تقديم
طلب استخدام هذا النظام
ويشترط ألا يكون مقدم
التعهد قد ارتكب أية
مخالفات لنظام السماح
المؤقت، ويسمح لهذه المنشآت
بتقديم التعهد في حدود لا
تجاوز ٢٠٪ من أعلى قيمة
لصادراتها خلال أية سنة من
السنوات الثلاث السابقة .

ث - ويجوز استخدام الرصيد المتبقى من خطابات الضمان المودعة بالوحدة عن عمليات سابقة فى ضمان المستحقات عن بضائع أخرى واردة بهذا النظام كما يجوز تقديم ضمان عن الكميات المتبقية من البضائع فى حالة التصدير الجزئى مقابل استرداد الضمان الأسمى.

٥ - أين يقدم الضمان :

تقام الضمانات بكافة أنواعها إلى الوحدة المركزية أو الوحدات الفرعية بالموانئ والمنافذ البحرية والجوية والبحرية.

٦ - تقديم طلبات تسوية الضمانات :

تقدم طلبات تسوية الضمانات للوحدات الفرعية أو الوحدة المركزية

٧ - المهلة المحددة لإعادة التصدير :

يلتزم المصدر بالتصدير أو البيع إلى جهات معفاة خلال سنتين من تاريخ الإفراج ويجوز أطالة هذه المدة لمدة أو لمد أخرى بما لا يجاوز سنتين وذلك بقرار من وزير المالية أو من ينوبه.

٨ - لإتمام إجراءات الاستيراد

أو التصدير بنظام السماح المؤقت : التوجه إلى الوحدات الفرعية بالموانئ والمنافذ البحرية والجوية والبحرية.

٩ - تسليم تقارير الجهات المعنية بنسب الهالك: تسلم هذه التقارير إلى الوحدات الفرعية أو الوحدة المركزية.

١٠ - يجوز لصاحب الشأن: الحصول على صورة ضوئية من شهادة الصادر معتمدة من الجمرى طبق الأصل، وتكون هذه الصورة مقبولة للاستخدام فى أى غرض كضريبة المبيعات والرد الضريبى واستخدامات أخرى، وللمصدر الحق فى الحصول على أى عدد من الصور الموثقة لشهادة الصادر دون أى أعباء مالية.

١١ - نظام رد الضرائب والرسوم :

تتم إجراءات رد الضرائب والرسوم الجمركية على ما يتم تصديره تحت نظام رد الضرائب بالوحدات الفرعية. يتم صرف المستحقات من الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات وفقاً لجداول الرد المعتمدة من البنك المصرى لتنمية الصادرات أو خزانة الوحدة

الفرعية وفقاً لرغبة صاحب الشأن.

ثالثاً: الدورة المسبقة لإجراءات السماح المؤقت ورد الضريبة والرسوم الجمركية. الإجراءات بالوحدة الفرعية:

١ - إجراءات الوارد:

مرحلة تقديم المستندات :

يقوم صاحب الشأن أو من ينوبه بتجهيز النموذج الخاص بالسماح المؤقت وملء بياناته وكذا استمارة التوكيد والتوقيع على الإقرار الجمرى واستمارة التوكيد وارفاق المستندات الآتية :

أ - إذن التسليم الملاحى .

ب - صورة أصلية من بوليصة الشحن (غير ضوئية) .

ت - الفواتير باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية .

ث - قائمة العبوة .

ج - بطاقة التعامل بنظام السماح المؤقت .

ح - شهادة منشأة فى حالة طلب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة من دول مبرم معها اتفاقاً تقصيات جمركية.

ويقدم الملف كاملاً لموظف الاستقبال بالوحدة، الذى يقوم بمراجعة الملف

ومرفقاته، يقوم باستلام الملف مقابل تسليم مقدم الإقرار ايصال يوضع رقمه على غلاف الملف، يقوم موظف الاجراءات بشبك الاستقبال بتخريم مستندات الملف برقم ٤٦ ك م.

مرحلة الاجراءات الجمركية:

١- إدراج البيانات بالحاسب الآلى وطباعة الإقرار المميكن وارفاقه بملف الإقرار الذى يسلم إلى اللجنة التى تظهر أسماؤهم بالإقرار المميكن (والتي تضم مأمور حركة- مأمور تعريف- مسئول عن الفحص).

٢- تنتقل اللجنة لمعالجة الرسالة فى وجود صاحب الشأن أو ينيبه حيث تتولى اللجنة الآتى:

٣- يتم فض اختام الحاويات والتوقيع على محضر فض الاختام أو فتح الطرود فى وجود صاحب الشأن ومسئول الشركة الخازنة ويقوم مأمور التعريف بمعالجة الرسالة ومطابقة الصنف الوارد الفعلى على ما دون بالمستندات (والضواتير والإقرار المميكن) والتأكد من صحة البند والقيمة طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة

العالمية ويقوم مأمور الحركة بكشف النسبة المطلوبة ومطابقة الكميات والاعداد الواردة على ما ورد ببيان العبوة وتحديد العجز والزيادة أن وجد.

٤- ويتولى مسئول الفحص سحب المينات القانونية ويتم تحريزها والتوقيع عليها من مأمور الحركة ومسئول الفحص والمستورد أو من ينيبه وتحرير بطاقة لكل عينة ويفضل استخدام الباركود. ويحتفظ باحداها بالوحدة الفرعية وترسل الثانية إلى مصلحة الرقابة الصناعية وتسلم الثالثة إلى المستورد أو من ينيبه.

٥- ويجوز بناءً على طلب مقدم من المستورد لمدير الوحدة الفرعية- قبل بداية الاجراءات تحريز أكثر من عينة اضافية لاستخدامها فى التصدير فى أكثر من منفذ.

٦- وفى حالة تعذر سحب عينات يتم ارفاق كتالوجات أو رسومات اصلية صادرة من المنتج تمكن من المطابقة عند إعادة التصدير.

٧- يكون مسئول الفحص مسئولاً عن تحديد جهات العرض الرقابية المطلوب

العرض عليها قبل الأفراد- أن وجدت.

٨- وفى حالة عدم وجود أى ملاحظات بين الوارد الفعلى والوارد بالمستندات الذى تم أدراجه بالحاسب الآلى يوقع اعضاء اللجنة على الاقرار الجمركى المميكن بالمعينة والمطابقة.

٩- يتم استلام الضمان (البكى أو النقدى) وفى حالة وجود أرصدة ضمانات للمستورد أى كان نوعها تقوم الوحدة بالتخصيم من هذه الضمانات.

١٠- وتقوم بتسجيل بيانات هذه الضمانات على شهادة الاجراءات وتسجيل بيانات الضمانات بالحاسب الآلى وارساله إلى الوحدة المركزية.

١١- يقوم مدير التعريف بالتوقيع على نسختى أذن الافراج بعد التأكد من استيفاء القيود الرقابية أن وجدت وتحصيل العوائد والرسوم... أن وجدت ويرسل اصل أذن الافراج مرفقاً به صورة ضوئية طبق الاصل من الفاتورة وبيان العبوة إلى قسم الاستقبال حيث ينادى على رقم الايصال ويسلم اصل أذن الافراج ومرفقاته إلى مقدم

الاقرار بعد استرداد الايصال وترسل صورة اذن الافراج مرفقاً بها صورة ضوئية طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة إلى باب الصرف.

أجراءات إعادة تصدير السلع السابق ورودها بنظام السماح المؤقت :

مرحلة تقديم المستندات :

يقوم صاحب الشأن أو من ينبيه باستيفاء شهادة الصادر على النموذج المعد لذلك ويوضح بها شهادات الوارد التي سبق الافراج عنها بنظام السماح المؤقت الداخلة في انتاج الأصناف المصدرة ويرفق بها المستندات الآتية :

- بيان العبوة .
- فاتورة الأصناف المصدرة .
- بطاقة التعامل بنظام السماح المؤقت .
- موافقة الجهات الرقابية أن وجدت .

- وأي مستندات أخرى تطلبها الجمارك، تكون ضرورية لعملية التصدير، وتسلم إلى موظف الاستقبال بالوحدة الفرعية حيث يتم مراجعة الملف والمرفقات ويعطى لصاحب الشأن ايصال برقم مسلسل يتم تسجيله على

غلاف الملف.

الاجراءات الجمركية :

١ - تقوم الوحدة الفرعية بادراج بيانات الشهادة بالحاسب الآلى حيث يتم ترقيم الإقرار برقم ٤٦ك م وتخريم مستندات الملف برقم ٤٦ك م وتوضح اسماء لجنة الاجراءات (مأمور تصريف-

مأمور حركة ، مسئول فحص) وتتولى هذه اللجنة اتمام الاجراءات.

٢ - يقوم مدير التعريف بالتوقيع على نسختي اذن الافراج الصادر بعد سداد أى عوائد أو رسوم - أن وجدت - ويسلم الاصل مرفقاً به صور ضوئية طبق الاصل من الفواتير وبيان العبوة للمصدر، مقابل استرداد الايصال، وترسل الصورة مرفقاً بها صور ضوئية طبق الاصل من الفواتير وبيان العبوة لباب الدخول.

٣ - يتقدم صاحب الشأن أو من ينبيه باصل اذن افراج الصادر ومرفقاته ومستندات التصدير (اذن الشحن) لمدير حركة جمرك الصادر حيث يقوم بمراجعة صلاحية اذن الشحن وأثبت رقمه واسمه الباخرة والتوكيل الملاحى على

أذن افراج الصادر والسماح بدخول البضاعة إلى الدائرة الجمركية.

٤ - معاينة الرسالة ومطابقتها بالعينات المحرزة لدى الجمارك أو المصدر (فى الحالات التى يتم فيها سحب عينات) أو الكتالوجات ثم يعاد تحريز العينة.

٥ - مطابقة الصادر الفعلى من حيث الصنف والكميات مع البيانات المقرر عنها بالشهادة الجمركية، وتقوم الوحدة الفرعية باجراء أى تعديل على ما سبق ادخاله بالحاسب الآلى على ضوء المعاينة الفعلية.

٦ - بعد تمام شحن حركة الصادر.

أصل اذن افراج الصادر والمرسل من التوكيل الملاحى موضعاً عليه بيان الأصناف التى تم شحنها بالفعل مختماً بخاتم وسيلة النقل.

صورة اذن افراج الصادر من باب الدخول مرفقاً به كروت الدخول يقوم جمرك الصادر بإرسال اصل اذن افراد الصادر ومرفقاته- وصورة اذن افراج الصادر ومرفقاته إلى الوحدة الفرعية.

ويراعى:

١- جواز تعديل بيانات شهادة الصادر قبل معاينة الرسالة دون تحميل المصدر اية غرامات او مصروفات بسبب هذا التعديل.

٢- في حالة عدم وجود عينة محرزة مع المصدر من الصنف الوارد يتم سحب عينتان من الصنف المصدر ويتم تحريزها وتسلم احدها لصاحب الشأن ويحتفظ بالثانية بالوحدة الفرعية، ويسمح بالتصدير على ان تتم المطابقة بعد ذلك وقبل التسوية.

٣- يسلم للمصدر بعد تمام التصدير صورة ضوئية من شهادة الصادر معتمدة من الجمرك- طبق الاصل- وللمصدر الحصول على أى عدد من الصور الموثقة لشهادة الصادر دون أى اعباء مالية.

إجراءات التسوية :

تقوم الوحدة فور التقدم بطلب التسوية باستدعاء بيانات الوارد والصادر والتأكد من صحتها وبعد ادرج بيانات نسب الهالك- ان وجدت- يتم معالجة هذه البيانات بواسطة الحاسب الآلى لمعرفة المبالغ

والضمانات التى يتعين ردها أو الإفراج عنها أو تسويتها وإذا كان الزد عن طريق الوحدة الفرعية، تقوم الوحدة المركزية بإرسال تأكيد رد أو الافراج عن الضمانات إلى الوحدات الفرعية فور استقباليها البيانات من الوحدات الفرعية.

- تقوم الوحدة الفرعية بطباعة كشف الحاسب الآلى (اشعار) بالمبالغ أو الضمانات أو التعهدات التى سيتم ردها أو الافراج عنها أو تسويتها وتسليم الكشف (بالاشعار) لصاحب الشأن بعد ختمه وتسجيله بسجل خاص.

■ إجراءات رد الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات التى تحملتها المواد الاجنبية التى استخدمت فى صناعة المنتجات المحلية المصدرة.

١- السلع المصدرة إلى خارج البلاد أو المناطق الحرة:

■ يتقدم المصدر بطلب رد الضريبة إلى الوحدة الفرعية موضحاً بطله الآتى:

- أقرارات الوارد التى تم بموجبها استيراد المواد الاجنبية المستخدمة فى المنتج المصدر (رقم البيان

الجمركى- تاريخه- بلد الاستيراد- بلد المنشأ- اسم الصنف- رقم ايصال السداد).

- اقرارات الصادر التى تم بموجبها التصدير (رقم البيان الجمركى - تاريخه .. اسم المواد الداخلة فى الانتاج) مرفقاً به المستندات الآتية :

٢ - السلع المباعة لجهات معفاة كلياً أو جزئياً.

تقدم المستندات المنوه عنها فى الفقرة (أ) فى البند (١) بالاضافة إلى فاتورة تفصيلية بالاصناف المعفاة مرفقاً بها:

- امر توريد للجهة المعفاة.
- شهادة من الهيئة المشرفة على الجهة المعفاة المباع لها موضحاً سند الاعفاء.

- تقوم ادارة اعفاءات القطاع بمراجعة مستندات الاعفاء والتأكد من مطابقة الاصناف المباعة لنص الاعفاء والتأشير بذلك على طلب صاحب الشأن وترسل إلى الوحدة الفرعية لاتمام باقى الاجراءات.

ثانياً : النظام الجمركى بالمناطق الحرة.

أحكام عامة:

■ الاستيراد والتصدير

بالمناطق الحرة.

مع مراعاة الاحكام التي تقررها القوانين واللوائح بشأن منع تداول البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تستوردها مشروعات المناطق الحرة من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات.

يكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد إلا في الحدود وبالنسب والكمية ولمدة الزمنية التي ينص عليها في قرار الترخيص لمزاولة النشاط.

لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات.

لا يعتبر مزاولة نشاط التصدير والذي يتطلب القيد بسجل المصدرين "أحتياجات لمشروعات المقامة بالمناطق الحرة من السوق المحلي".

■ يحظر دخول منتجات الدخان والتبغ والتعباك المعسل والسعوط والنشوق

والسيجائر والسيجار والمشروبات الروحية والخمور بكافة أنواعها المصنعة بالمناطق الحرة إلى داخل البلاد.

■ لا تخضع البضائع والمنتجات لأي قيد زمني من حيث مدة بقائها في المنطقة وذلك فيما عدا النباتات والمنتجات الزراعية الممنوعة وكذا المصابة بأفات ضارة.

■ عدا سيارات الركوب تعنى من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسومات جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية لجميع أنواعه اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق الحرة بجميع أنواعها ولو اقتضت طبيعة وضرورات مزاولة هذا النشاط خروجها بصفة مؤقتة من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد واعادتها إليها وذلك بالنسبة إلى الأدوات والمهمات والآلات وهي الحاصلات وبالضمانات والشروط الاجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية

ورئيس الهيئة.

■ لوقوف نشاط المشروع في حالة رغبة صاحب المشروع خروج اصناف نتيجة لوقف نشاطه أو تصفية المشروع فله أن يقوم بنقلها لخارج البلاد وتتم الاجراءات عليها بنظام الترانزيت، وله أن يطلب دخولها البلاد، وتتم الاجراءات عليها بنظام الوارد النهائي بعد استيفاء النواحي الضريبية والاستيرادية والرقابية.

يقوم جمرك المناطق الحرة بدراسة قيود الوقف والحظر والقيمة والبند الجمركي لهذه الاصناف وأخطار هيئة الاستثمار بنتيجة هذه الدراسة تفصيلا لكافة الاصناف، والاصناف المسموح بدخولها البلاد والاصناف المقيد استيرادها والاصناف المطلوب عرضها على جهات رقابية وامنية.

■ تداول البضائع بين المناطق الحرة :

يجوز تداول البضائع بين المشروعات داخل المنطقة الحرة أو من منطقة حرة إلى أخرى كلما اقتضى ذلك تحقيق الأغراض المرخص بها للمشروعات، ويكون التداول

بين المشروعات داخل المنطقة الحرة العامة باعتماد رئيس مجلس إدارة المنطقة وبين المناطق الحرة المختلفة باعتماد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

- التداول بين مشروعات المنطقة الحرة الواحدة.

يتقدم صاحب الشأن (الشركة المشترية) بطلب لرئيس المنطقة (هيئة الاستثمار) موضح به الاصناف المطلوب تداولها (كميات - اسعار - اصناف) واسم الشركة البائعة.

بعد موازنة المنطقة على التداول وصدر تصريح بذلك يتم تداول هذه الاصناف.

بعد تداول الاصناف تقوم الشركة المشترية والشركة البائعة بإبلاغ جمرك المنطقة الحرة بتمام التداول وذلك بإرسال صورة من بيان الاصناف وتصريح هيئة الاستثمار.

يقوم جمرك المنطقة الحرة بإبلاغ إدارة الأرصادة بنقل الرصيد من الشركة البائعة إلى الشركة المشترية اليكترونياً.

■ التداول بين المناطق الحرة.

المستندات المطلوبة.

اقرار جمركى نظام ترانزيت مرفقاً به المستندات الآتية:

- تصريح هيئة الاستثمار.

- الفاتورة .

- بيان العبوة

- طلب ارسال من اصل وصورتين.

- ضمان بالضرائب والرسوم اثناء النقل (تعهد هيئة الاستثمار أو أى ضمان مقبول جمركياً).

تحديد وعاء الضريبة الجمركية وتحصيل الضرائب والرسوم.

أولاً: البضائع المخزونة بالمناطق الحرة ولم يتم عليها أى عمليات صناعية والتي يتم استيرادها لداخل البلاد تنص المادة ٣٣ من قانون ضمانات وحواجز الاستثمار رقم السنة ٩٧ على:

تؤدى الضرائب الجمركية على البضائع التى تستورد من المنطقة الحرة للسوق المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج

وباستقراء هذا النص يتضح أن التقدير للقيمة الجمركية وتحصيل الضرائب والرسوم عند استيراد بضائع من

المناطق الحرة لم تجر عليها أى عمليات صناعية إنما يتبع حيالها ما يتبع عند تقدير القيمة وتحصيل الضرائب والرسوم على البضائع المستوردة من الخارج مباشرة وعليه يراعى الآتى:

أن يكون تقدير القيمة للأغراض الجمركية طبقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية طبقاً للقيمة التعاقدية بين البائع فى المناطق الحرة والمستورد المحلى.

- القيمة المقدرة من أجل تحصيل ضمانات النقل من الموانئ والدوائر إلى المناطق الحرة لا يمتد بها عند التقدير للأغراض الجمركية.

ثانياً: المنتجات المستوردة من المناطق الحرة من مكونات اجنبية واخرى محلية تنص المادة ٣٣ من قانون ضمانات وحواجز الاستثمار على:

أما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرة والتي تشتمل على مكونات محلية اخرى اجنبية فيكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الاجنبية بالسعر السائد وقت خروجها من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد، بشرط إلا

تزيد الضريبة الجمركية المستحقة على المكونات الاجنبية عن الضريبة المستحقة على المنتج النهائي المستورد من الخارج وتتمثل المكونات الاجنبية في الاجزاء والمواد الاجنبية المستوردة حسب حالتها عند الدخول إلى المنطقة الحرة، دون حساب تكاليف التشغيل بتلك المنطقة وتعتبر المنطقة الحرة فيما يتعلق بحساب النولون بلد المنشأ بالنسبة للمنتجات المصنعة فيها.

إلا تزيد الضريبة الجمركية مستحقة على المكونات (قيمة كون الأجنبي وقت الخروج بنده الجمركي بالحالة التي خل بها المنطقة الحرة) عن ضريبة المستحقة على المنتج لنهائي المستورد من الخارج (قيمة المنتج النهائي وقت خروجه من المناطق الحرة ببند المنتج النهائي).

فيما يتعلق بحساب النولون تعتبر المنطقة الحرة بلد المنشأ بالنسبة للمنتجات مصنعة فيها.

لشأ: البضائع المصدرة
صديراً مؤقتاً للمناطق الحرة صلاحها أو لإجراء عمليات ناعية عليها عند اعادةها

إلى داخل البلاد تنص المادة ٣٢ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على:

"تحصل الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة للإصلاح عند اعادة استيرادها بواقع ١٠٪ من جميع تكاليف الإصلاح مضافاً إليها كافة مصاريف النقل والتأمين".
وعاء الضريبة: تكاليف الإصلاح (من واقع فاتورة الإصلاح) + تكاليف النقل (النولون والتأمين ذهاباً وإياباً).

العمليات الصناعية: يطبق حكم المادة ٣٣

وعاء الضريبة: قيمة المكون المستورد الداخل في عمليات التصنيع.

الضريبة الجمركية: (قيمة المكون المستورد عند الإفراج x بند المكون بحالة دخوله للمنطقة).

وعاء ضريبة المبيعات = القيمة المضافة + الضريبة الجمركية المحصلة.

ضريبة المبيعات = وعاء الضريبة x بند الصنف.

x الدورة المستندية للبضائع داخل المنطقة الحرة.

أ- عند دخول البضائع إلى المنطقة الحرة.

يتقدم صاحب الشأن أو من ينوبه بأوراق الدخول الجمركية (طلب ارسال أو اذن إفراج صادر بمرفقاته + موافقة هيئة الاستثمار) لمأمور باب جمرك المنطقة الحرة الذي يتولى مراجعة أختام الحاويات والطرود التأكد من بيانات الرسالة بالمطابقة بين أوراق الدخول وصورها التي أرسلت للمنطقة (عن طريق النهاية الطرفية- الفاكس.. الخ) قيد تاريخ ووقت وبيانات الرسالة في الحاسب الآلي (أو دفتر حوادث الباب) السماح بدخول الرسالة إلى ساحة اتمام الاجراءات.

ويراعى الآتي:

معاينة الحاويات الفارغة عند الدخول والخروج بمعرفة مأمور الباب وتقييد بارقامها في سجل خاص بالحاويات الفارغة ودفتر حوادث الباب - أو القيد إلكترونياً.

في حالة مصاحبة الرسائل مندوب جمرك أو مندوب شرطة يجب التأكد من وجود المندوب وثبات حضوره في دفتر حوادث الباب.

يمكن امساك دفاتر المهدة لشركات المنطقة التي تقوم بدخول معدات ومستلزمات للتشغيل داخل المنطقة بعد موافقة هيئة الاستثمار ومدير جمرك المنطقة الحرة.

في حالة عدم سلامة الاختام أو وجود طرود بحالة ظاهرية غير سليمة يخطر فوراً مدير ادارة حركة جمرك المنطقة لاتخاذ اللازم نحو الكشف الفوري للمشمول باللجنة المختصة.

■ بعد دخول البضائع إلى المنطقة:

تقوم اللجنة المشكلة من: مندوب الجمرك (مأمور حركة) مندوب هيئة الاستثمار وفي وجود صاحب الشأن أو من ينيبه.

- بمعاينة الوارد وذلك بالمطابقة على مستندات الدخول وتحرير محضر فض أختتام الجاويات وبيان بالمعينة بتوقيع اعضاء اللجنة وتسلم الرسالة لصاحب الشأن ويؤذن له بالتفريغ في مخازنه.

- تقوم ادارة الحركة بعد المطابقة بإرساله رسالة إلى ادارة الارصدة بتمام المعالجة والمطابقة كما ترسل للارصدة

أوراق الدخول.

- التأشير على كعب طلب الارسال (رسائل الترانزيت) بالمطابقة وارساله بالفاكس أو اى طريقة الكترونية إلى جمرك الإرسال لاتخاذ اجراءات رد الضمان.

- في حالة عدم المطابقة:

- يتم كشف الجميع وترفق كشوف الجرد بمستندات الدخول وترسل إلى ادارة الارصدة كما ترسل صورة منها لجمرك الارسال، ويوضح عدم المطابقة على كعب طلب الارسال الذي يرسل فوراً بأى طريقة الكترونية لجمرك الارسال لاتخاذ اللازم نحو المعجز أو الزيادة قبل رد الضمان.

■ إدارة الارصدة:

يتواجد بكل منطقة حرة عامة إدارة للارصدة تابعة لجمرك المنطقة الحرة تقوم بمتابعة الرسائل الواردة والمنصرهة إلى ومن المنطقة الحرة وتفيد رصيدة لمشروعات المنطقة الحرة العامة.

كما تفيد ارصدة المناطق الحرة الخاصة التابعة للمنطقة ويكون هيكل إدارة الارصدة كالآتي:

١ - قسم المتابعة :

- يقوم اليكترونياً بتسجيل بيانات الرسائل الواردة للمنطقة من واقع اخطارات باب الدخول وذلك في سجل الوارد العام.

- يقوم باستلام مستندات الدخول من إدارة الحركة وتوزيعها على الباحثين لتسجيلها كإرسدة للمشروعات ويؤشر أمام القيد في السجل العام باتعام الاجراءات من واقع اخطارات إدارة الحركة.

- اخطار مدير جمرك المنطقة الحرة ببيان المعجز والزيادة في حالة عدم المطابقة من واقع المطابقة بين مستندات الدخول وكشوف الجرد الفعلى.

يراعى الآتى :

- القيد بالإرصدة بالوارد الفعلى.

- المعجز بالطريق اثناء النقل بين الدوائر الجمركية والمناطق الحرة أو بين المناطق وبعضها البعض يتولى جمرك المنطقة الحرة التى وصلت اليها البضاعة (غير مطابقة) باتخاذ اجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والغرامات (... الخ).

- القيد الكترونياً للشهادات
المصدرة من المنطقة الحرة
سواء للسوق المحلي أو لخارج
البلاد بدفتر الصادر العام.

٢ - الباحثون:

يكون كل ياحث مسئول عن
ارصددة مشروع أو عدة
مشروعات في المنطقة الحرة
العامية أو المناطق الاقتصادية
حيث يقوم:

بالإضافة أو الخصم بارصددة
المشروعات للواردات أو
الصادرات اليكترونياً
بالحاسب الآلى وحفظ أوراق
الدخول والخروج في ملفات
مفهرسة لكل مشروع بحيث
يكون للمشروع لدى الباحث:

- أرصددة مسجلة اليأ على
حاسب الآلى.

- سجل لأوراق الدخول.

- سجل لأوراق الخروج.

- متابعة تسلسل تصاريح
هيئة الاستثمار وارد وصادر
لكل مشروع وعرض مذكرة
بالتصاريح التي لم تقدم
للمجمارك على قسم المتابعة.

■ يقوم الباحثون بخصم
الأصناف المتصرفه من واقع
كشف حسابات الجمرك
ويقوم قسم المتابعة بمتابعة
مستمرة للأصناف التي قيدت

في دفاتر الصادر العام ولم
يتم سداد الضرائب والرسوم
والعرض على مدير جمرك
المنطقة الحرة بالملاحظات.

x بعد انتهاء الاجراءات
يخطر الجمرك الشركة
الخازنة (المشروع بالمنطقة
الحرة) بالموافقة على صرف
مشمول الإقرار الجمركى
وبياناته، يقوم المشروع بتسليم
مشمول الرسالة للمستورد.

ويلاحظ في حالة عدم وجود
ساحة لاتمام الاجراءات
بالمنطقة الحرة أن يتم:

تجنب الأصناف المفرج عنها
ويتم تحميلها تحت ملاحظة
جمركية من:

مأمور حركة لمراجعة
الأصناف والكميات.

معاون جمركى للإشراف على
عمليات التحميل ومضاحبة
الرسالة حتى باب الصرف.

x باب الصرف

يقوم مأمور الباب بمراجعة
الكميات بالنسبة للوارد وأرقام
الحاويات وفي حالة البضائع
الترانزيت يتم مراجعة أرقام
السيول الجمركية والتأكد من
على طلبات الإرسال.

المبحث الثانى

الاجراءات بالمناطق الحرة

الخاصة يقوم طاقم الجمرك
المتواجد بالآتى:

- مأمور الجمرك

الاشـراف على واردات
وصادات المنطقة الاشتراك
مع موظفى المنطقة فى فتح
وغلق المنطقة واتخاذ كافة
الاجراءات الرقابية للتأكد من
عدم فتح المنطقة فى غياب
الجمرك.

الاشتراك مع مندوب هيئة
الاستثمار فى معاينة الرسائل
الواردة إلى المنطقة.

كشف مشمول الاقرارات
الجمركية التى سوف يتم
الافراج عنها من المنطقة
الحرة.

اعداد كشوف يومية بواردات
وصادات المنطقة لإرسالها
إلى إدارة الارصددة وتشمل:

بيانات ونوع الإقرارات
(الصفـ الكمية - الثمن...)
الجمرك الذى تمت به
الاجراءات ورقم تصاريح
الهيئة.

المعاون :

ساعده المأمور فى الرقابة
على المنطقة فى حضور فتح
وغلق المنطقة.

مصاحبة الرسائل فى حالة
الضرورة إلى وجهتها النهائية.

امسالك دفاتر ارصدة
المشروع.

إعداد كشوف واردات
وصادرات المنطقة المرسلة إلى
إدارة الارصدة بعد اعتمادها
من المأمور.

الإشراف على دخول وخروج
البضائع إلى ومن المنطقة.

الاجراءات عند دخول
البضائع إلى المنطقة.

يتم قيد دخول البضائع إلى
المنطقة بالتاريخ والوقت.

يتم تسجيل بيانات البضائع
الواردة إلى المنطقة اليكترونياً
أو في الدفاتر الخاصة بذلك.

تتم معاينة الرسالة في حضور
صاحب الشأن بمعرفة مأمور
الجمرك ومنسوب هيئة
الاستثمار.

ترسل يومياً كشوف بنوع
وبيانات الأصناف الواردة إلى
المنطقة إلى إدارة الارصدة.

■ صرف الاحتياجات العاجلة
لشركات البترول من المناطق
الحرّة:

يتم الصرف لأصناف
الاحتياجات العاجلة لشركات
البترول بالمناطق الحرّة
بالضوابط الآتية :

١- يتقدم مندوب المشروع

بالمناطق الحرّة بنموذج
الصرف المؤقت مختوماً من
المشروع ومعتمد بخاتم هيئة
الاستثمار ويجب أن يتضمن:

- تفصيلاً مندوب المشروع
بالمناطق الحرّة بنموذج
الصرف المؤقت مختوماً من
المشروع ومعتمد بخاتم هيئة
الاستثمار ويجب أن يتضمن:

- تفصيلاً بالأصناف المفرج
عنها خاصة (العدد والقيمة-
اسم الصنف والمرقوم-
وتصريح وارد هيئة
الاستثمار... الخ) وفي حالة
تعذر توضيح ذلك بالتصريح
يرفق بيان تفصيلي بهذه
الأصناف مختوم بخاتم
الشركة ينوه عنه بالتصريح.

■ تقوم الشركة خلال المهلة
المحددة إما:

بتسوية وضع هذه الاصناف
بتحرير اقرارات جمركية
(يرسم الوارد بخصم ارك
المناطق الحرّة أو يرسم
الاعفاءات بمجمعات
الاعفاءات بالإدارات المركزية
المختصة) أو إعادة هذه
الأصناف إلى المناطق الحرّة
بحالتها عند الإفراج بموجب
نموذج ارتجاع على غرار
تصريح الإفراج المؤقت.

يراعى الآتي:

يقصد بالاحتياجات العاجلة
في هذا القرار المهمات مثل
الطفاة والمواد المساعدة في
الحفر وقطع غيار المعدات
والعدد والادوات والاجهزة
البسيطة.

الآلات والمعدات والاجهزة
الثقيلة يفرج عنها بموجب
أقرارات جمركية بالاجراءات
العادية وفي حالة الضرورة
الاستعجالية يفرج عنها
بموجب تصريح صرف مؤقت
بشرط تقديم تعهد هيئة
الاستثمار أو ضمان مقبول
بالضرائب والرسوم الجمركية
لحين عودة هذه المعدات أو
تسوية أوضاعها بالاقراءات
الجمركية وبعد أقصى ثلاثة
شهور من تاريخ الإفراج
المؤقت.

الشركات التي لا تلتزم بأحكام
المادة السابقة تحرم من
الاستفادة من تسهيلات هذا
النظام، وتحصل الضرائب
والرسوم الجمركية فضلاً عن
الغرامات طبقاً لأحكام المادة
٤٠ من اللائحة التنفيذية
لقانون ضمانات وحوافز
الاستثمار.

ضريبة الدمغة ووكالات الإعلان

إعادتها أو نشرها موضعاً

الإعلان وقيمته والضريبة

المستحقة عليه وتحدد اللائحة

التففيذية لهذا القانون البيانات

الأخرى التي يتضمنها الإخطار

ويلتزم صاحب الإعلان من

الأشخاص الاعتبارية بسداد

الضريبة إلى مأمورية الضرائب

المختصة، كما تلتزم الجهة التي

تقوم بالإعلان للأشخاص

الطبيعية بتحصيل الضريبة

وتوريدها إلى مأمورية الضرائب

المختصة وذلك كله خلال

شهرين من تاريخ شهر الإعلان.

وفي جميع الأحوال تلتزم

الجهات التي تقوم بالإعلان

بالاحتفاظ بسجل بأسماء من

ثم الإعلان لصالحهم .

وذلك كله وفقاً للقواعد

والإجراءات التي تحددها

اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وتنص المادة (٢٤) من

اللائحة التنفيذية لقانون

ضريبة الدمغة المشار إليه

عناصر حسابها وذلك بحسب

الأحوال بالنسبة إلى :

١ - الإعلانات التي تعرض على

لوحات دور السينما أو

شاشات التلفزيون .

٢ - الإعلانات التي تذاع

بالراديو .

٣ - الإعلانات التي تقام في

الطرق العامة أو أسطح

أو واجهة المقار أو

غيرها من الأماكن على

وسائل النقل المختلفة .

٤ - الإعلانات التي تتشرف فيها

يطيح ويوزع في مصر بما

في ذلك الصحف والمجلات

والتقاويم السنوية وكتب

الدليل والكتب والكراسات

والنشرات الدورية على

اختلاف أنواعها .

وتنص المادة (٦١) من القانون

المشار إليه على ما يأتي:

على كل جهة تقوم بالإعلان

أن تخطر مصلحة الضرائب عن

الإعلانات التي يتم عرضها أو

كلفت إحدى

الشركات المساهمة

وكالة إعلان بأن تقوم

بالإعلان عن منتجاتها

في الصحف التي تطبع

وتوزع في مصر فما هي

الجهة المكلفة قانوناً

بإخطار مصلحة

الضرائب وتوريد ضريبة

الدمغة التأسيسية

المستحقة إلى مصلحة

الضرائب علماً بأن وكالة

الإعلان تتخذ شركة

مساهمة ؟

وفقاً لنص المادة (٦٠) من

القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠

بإصدار قانون ضريبة الدمغة

والمعدل بالقانون رقم (١٤٣)

لسنة ٢٠٠٦ فإن كل إعلام أو

إخطار أو تبليغ بأية وسيلة

يعتبر إعلاناً تستحق عليه

ضريبة دمغة نسبية بواقع ١٥٪

من أجر الإعلان أو من تكلفته

التي تحدد اللائحة التنفيذية

للقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٦

والصادرة بقرار وزير المالية رقم (٥٢٥) لسنة ٢٠٠٦ على ما يأتي « يقصد بأجر الإعلان في تطبيق حكم المادة (٦٠) من القانون جميع المبالغ المالية المدفوعة إلى وكالة الإعلان أو الجهة المعلنه بحسب الأحوال .

ويقصد بتكلفة الإعلان المبالغ التي يتكبدها صاحب الإعلان في تشغيل وإقامة وإعداد الإعلان داخلياً ثم نشره .

وتنص المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية المشار إليها على ما يأتي في تطبيق حكمي البندين (٢٩) و (٤) من المادة (٦٠) من القانون تشمل تكلفة الإعلان ما يأتي:

(أ) أثمان خامات ومواد التغليف والأدوات المكتبية والكتب وأحبار الطباعة .

(ب) أجور الفنانين والعمالة المباشرة .

(ج) مقابل تأجير المعدات .

(د) تكاليف النقل ومصروفات الانتقال .

(هـ) مصروفات الطبع

والبروفات والدعاية والاستقبال .

(و) مقابل النشر .

وتنص المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية المشار إليها على ما يأتي :

لا يدخل ضمن وعاء ضريبة الدمغة على الإعلانات ضريبة المبيعات السابق مدادها على أجر أو تكلفة الإعلان .

وتقضى المادة (٢٨) من

اللائحة التنفيذية المشار إليها

بأنه في تطبيق حكم المادة (٦١)

من القانون يلتزم كل جهة تقوم

بالإعلان أن تخطر مصلحة

الضرائب عن الإعلانات التي

يتم عرضها أو إذاعتها أو

نشرها موضعاً بها طبيعة

الإعلان وقيمه والضريبة

المستحقة عليه وأن تحتفظ

بسجل بأسماء من تم الإعلان

لمصلحتهم على أن يتضمن

السجل البيانات الآتية :

(أ) نص الإعلان ..

(ب) وصف الإعلان وشكله .

(ج) مدة العرض أو إذاعته .

(د) أجر النشر أو الإذاعة أو

العرض .

(هـ) الأماكن التي توضع بها .

وتنص المادة (٢٩) من

اللائحة التنفيذية المشار إليها

على أنه يجب أن يتضمن

الإخطار المنصوص عليه في

المادة (٦١) من القانون البيانات

الآتية :

(أ) اسم صاحب الإعلان

وعنوانه أو عنوان الشركة

التي تم الإعلان لصالحها .

(ب) تاريخ نشر الإعلان .

(ج) أجر العرض أو الإذاعة أو

النشر .

(د) تكلفة الإعلان ومدته وذلك

بالنسبة للبندين (٣) و (٤)

من المادة (٦٠) من القانون .

ويكون توريد الجهة التي

تقوم بالإعلان للضريبة لصالح

الأشخاص الطبيعيين إلى

مأمورية الضرائب المختصة

وذلك على النموذج رقم

(٩/خ/دمغة) .

أما المادة (٣٠) من اللائحة

التنفيذية المشار إليها فتقضى

بأن يلتزم أصحاب الإعلانات

من الأشخاص الاعتبارية بتوريد

(س،ج) فى ضريبة المبيعات وصناعة الإعلان

الضريبة إلى مأمورية الضرائب المختصة وذلك على النموذج رقم (١٠/خ/دمغة) وذلك خلال شهرين من تاريخ نشر الإعلان .
وتأسيساً على ذلك بالنسبة للتساؤل المطروح .

١ - فإن الشركة المساهمة صاحبة الإعلان والتي تم الإعلان لمصلحتها بواسطة وكالة الإعلان تقوم بتوريد الضريبة المستحقة على إعلاناتها على النموذج رقم (١٠/خ/دمغة) إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من تاريخ نشر الإعلان فى المصحف التى تطبع وتوزع فى مصر .

٢ - كما تلتزم وكالة الإعلان بأن تخطر مصلحة الضرائب عن الإعلانات التى تم نشرها فى المصحف لمصلحة الشركة المساهمة صاحبة الإعلان موضعاً بها طبيعة الإعلان وقيمتة والضريبة المستحقة عليه وأن تحتفظ بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية

س : ما هو مدى خضوع نشاط الدعاية والإعلان للضريبة على المبيعات ؟ وهل هناك حالات فى هذا النشاط لا تخضع للضريبة ؟

ج : للإجابة على هذا السؤال فإنه طبقاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته فإن نشاط الدعاية والإعلان يخضع للضريبة العامة على المبيعات إلا أن هناك بعض الحالات لا يسرى عليها الخضوع للضريبة ، وللتوضيح نوجز فيما يلى حالات الخضوع وعدم الخضوع للضريبة .

ما يخضع للضريبة :

- ١ - تشغيل الإعلانات الخارجية المجسمة أو الفوانيس المضادة أو الإعلان على شاشيات .. إلخ وذلك مع احتفاظ بملكية الإعلان للوكالة الإعلان .
- ٢ - المطبوعات المستخدمة فى النشاط الدعائى .
- ٣ - إنتاج الأفلام الدعائية ، وتختلف الفئة الضريبية فى هذا البند ؛ حيث أن الفئة

السارية على كون المنتج شريط فيديو هى ٢٥% أما إن كان المنتج شريط كاسيت أو CD فتخضع لفئة ١٠% .
٤ - توريد السلع الإعلان (تت شيرت مطبوع ، كتالوجات... إلخ) مع الحق فى خصم ما سبق سداده بموجب فواتير شراء ضريبة .

٥ - إيجار الأماكن المجهزة الصالحة للدعاية (شاشيات ، فوانيس ، ... إلخ) كخدمات تشغيل للغير .
٦ - نشاط فصل الألوان كشاشات صناعى .

ولا يخضع للضريبة :

- ١ - بث الإعلان عن طريق الإذاعة والتلفزيون أو النشر فى الصحف والمجلات .
- ٢ - مقابل عقد إيجار واستغلال الأماكن التى تصلح للإعلان دون أن يتضمنها أى تجهيزات .
- ٣ - تنظيم المعارض والأسواق .

كيف تستثمر أموالك في البورصة بدون مخاطر

تقرير / عبد الناصر منصور

مرت أسواق المال في العالم بأزمة بددت أموال الكثير من المستثمرين المتعاملين في البورصات وفي هذا العدد نقدم نصائح للتعامل في سوق المال من خلال الإجابة على تساؤل ... كيف تستثمر أموالك في البورصة بدون مخاطر؟ ولكي يكون التعامل في سوق المال في وضع سليم يمكنه اتباع هذه النصائح وهي خلاصة تجارب الآخرين اخترنا منها بعض النصائح .

■ أبداً لا تحتفظ بسهم ينخفض سعره فقط لتحصل على الكوبون .

■ الطبيعة البشرية دائماً في خلاف مع المستثمر الناجح .

■ عندما تسمع أن الجميع

يشترون سهماً بعينه ، تذكر أن هناك آخرين يبيعون كذلك ...

■ الشركات التي تعيد شراء أسهمها من السوق ، يكون هناك أثر إيجابي على سعر السهم .

■ خذ حذرك من الشركات التي تعقد جمعياتها العمومية في أوقات غير مناسبة وفي أماكن بعيدة .

■ الشركات التي تحقق معدل نمو مستوى أعلى من ٥٠٪ ، لن تستطيع أن تحافظ على ذلك إلى الأبد .

■ أغلب المستثمرين لا يتعلمون من أخطائهم الماضية .

■ الأفضل أن تدفع سعراً عادلاً لمهم شركة جيدة بدلاً من أن تدفع سعراً رخيصاً في سهم شركة

خاسرة .

■ حتى يمكنك تكوين ثروة على الأجل الطويل كن مستثمراً ولا تكن مضارباً .

■ ضارب فقط عندما يمكنك احتدال الخسارة .

■ أسواق رأس المال دائماً تعكس اتجاهها .

■ سوق الأوراق المالية طريق ذو اتجاهين .

■ معدل التضخم المنخفض ، ومعدل الفائدة المنخفض ، ينتج عنهما سوق رأس مال قوى .

■ لا يمكنك التحكم في السوق ، ولكن يمكنك التحكم في رد فعلك تجاهه .

■ عندما يرتفع معدل البطالة اشتري الأسهم ، وعندما ينخفض بها .

■ عينك دائماً على الشركة وليس على السهم .

■ الوقت أهم أدوات المستثمر الناجح .

■ لو كسبت نقوداً فأنت مستثمر ، ولو خسرت نقوداً فأنت مضارب .

■ السوق الذى يهبط بنحو ٥٠% ويصعد بنحو ٥٠% هو سوق هابط بنحو ٢٥% ...

■ السوق الصاعد ليس لديه مقاومة ... والسوق الهابط ليس لديه دعم .

■ المستثمرون الناجحون لديهم الشجاعة للشراء عندما يبيع الآخرون ، وللبيع عندما يشتري الآخرون .

■ عند التصحيح يكون اتجاه السوق للهبوط أكثر بكثير من اتجاهه للصعود .

■ لا تشتري السهم فقط لأن سعره منخفض ولا تبعه فقط لأن سعره عال .

■ أسهم الشركات الصغيرة

تتحرك أسرع من أسهم الشركات الكبيرة صعوداً وهبوطاً .

■ عندما يقوم ثلاثة أو أكثر من العاملين بشركة ما بشراء أسهمها من السوق فاتبعهم .

■ اشتر عند الشائعات وبِع عند ظهور الأخبار .

■ الوقت صديق السهم عدو السند .

■ لا تشتري سهماً لا يرتفع مع ارتفاع السوق .

■ كن مع الاتجاه وليس ضده .

■ السوق الصاعد ليس له نقطة مقاومة والسوق الهابط ليس له نقطة دعم .

■ بع عندما يشتري الآخرون واشتر عندما يبيع الآخرون .

■ يجب أن تكون توقعاتك قائمة على أساس من الواقع .

■ لا تجعل عواطفك تسيطر

على عقلك .

■ ضع أهدافك دائماً نصب عينيك .

■ لا تندفع وراء شائعات السوق أو النصائح التى لا تفهمها .

هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد ؟

فى الوقت الذى بدأت بعض مؤشرات تعافى الاقتصاد العالمى فى الظهور ، وبدأ الدولار الأمريكى يعاود الارتفاع أمام العملات الرئيسية فى العالم مع تراجع مؤشرات التضخم استيقظ العالم يوم الإثنين ١٤ سبتمبر على خبر انهيار بنك " ليمان براذرز " ، أحد أكبر خمسة بنوك أعمال فى الولايات المتحدة على خلفية خسائر بسبب أزمة الرهونات العقارية عالية المخاطر " سابرايم " التى ضربت الاقتصاد العالمى فى صيف ٢٠٠٧ .

فهرس المجلة لعام ٢٠٠٨ م

العدد ٤٦٥ - يناير ٢٠٠٨ م

كلمة العدد

- عام جديد ... من عمر المجلة وأمل جديد نحو الاستمرار ... في التطوير للأفضل رئيس التحرير
- بعض المنازعات في ضريبة المبيعات وحلولها العملية والتشريعية المحاسب القانوني / عبد العزيز قاسم محارب
- مبادئ وممارسات حوكمة الشركات د / علي أحمد زين و د / محمد حسني صبحي
- الحوكمة في الضرائب العقارية بقلم / إناس كاسب
- التأمين الإسلامي (التكافلي) بقلم الأستاذ / صالح بدار
- التميز والابتكار - إنه نهر جديد وعصر جديد - إدارة التوقعات (قراءات) د / محمد الباز

العدد ٤٦٦ - فبراير ٢٠٠٨ م

كلمة العدد

- الاحتكار وفوضى الأسعار بقلم رئيس التحرير
- تأملات في مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة الأستاذة / شيرين محمد حتاتة
- معايير جودة أداء الاستشارات الضريبية وأثرها على تفعيل أدائها د / سمير سعد مرقس
- بحوث التسويق - الأسعار وتحديدها - خصائص الصناعة المصرفية مثلث التمويل وأبعاده د / محمد الباز
- توصيات المؤتمر العربي الثالث عشر (الموازنات الإصلاحية والتقارير المالية الدولية من ٢٩ إلى ٣٠ يناير ٢٠٠٨ م)

العدد ٤٦٧ - مارس ٢٠٠٨ م

كلمة العدد

- غياب التخطيط والترشيد أدى إلى فوضى الأسعار رئيس التحرير
- برامج وأدلة التدقيق لدى أجهزة الرقابة المحاسب القانوني عبدالعزيز قاسم محارب
- الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات أ / مصطفى حسن بسيوني
- البعد المعرفي لناموس الضرائب العقارية بقلم / إناس كاسب
- قراءات (١) كيف يطق المحاسبون ما ينتظره المجتمع منهم؟ النزاهة والشفافية شروط الارتقاء بالمهنة بقلم / حازم حسن
- (٢) مستشارك الضريبي مستشار / حمدي هيبه
- (٣) الضرائب والممول حقوق والتزامات الأمانة والشفافية ودفع الضريبة أهم واجبات الممول تجاه المصلحة بقلم / شريف الكيلاني

كلمة العدد

- فوضي السوق ومافسيا الفساد رئيس التحرير
- حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق بقلم / محمد طارق يوسف
- الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات الجزء (٢) أ/ مصطفى حسن بسيوني
- قراءات

هكذا يجب أن تفكر الإدارة ... الإدارة وصيانة القرار ... ما يجب أن يكون ...
وما يتوقع أن يكون في السلوك الإداري ... ثقافة المنظمة ومسئولية الإدارة عنها ...
النظام واستراتيجية الإدارة ... إدارة المشروعات . د/ محمد الهاز
■ الجات كشفت المستور ... خفايا في ملف الجات تتكشف جزء (١) الأهرام الاقتصادي ١٩٩٤/٦/٢٠

كلمة العدد

- حجرة عمليات من أجل الأمن الغذائي رئيس التحرير
- المواطنة الجبرية بقلم / شرين محمد حتاتة
- اتفاقية بازل (٢) وانعكاسها على تطوير البنوك المصرية دكتور/ سمير سعد مرقي
- قراءات (عن المال والإنتاجية وموضوعات أخرى) د/ محمد الهاز
- الجات كشفت المستور ... خفايا في ملف الجات تتكشف جزء (٢) الأهرام الاقتصادي ١٩٩٤/٦/٢٠
- أهم المصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية

كلمة العدد

- تمويل العلوة من الشعب وإلى الشعب رئيس التحرير
- التوريق (مفهومه ، تطبيقه محلياً ودولياً) بقلم / شرين محمد حتاتة
- أسواق رأس المال ووسائل تفعيلها دكتور/ سمير سعد مرقي
- الجوانب المالية والقانونية للتأجير التمويلي إعداد / تيريزا سامي وأصف

كلمة العدد

- الجوع والأمن المفقود بقلم رئيس التحرير
- انعكاس أثر المعالجة الضريبية للمنشآت الصغيرة على تحقيق أهداف المشرع في حصر المجتمع الضريبي اعداد / يوحنا نصحي عطية
- أثر معايير المحاسبة المصرية على قياس إيرادات العمليات الجارية للنشاط التجارى والصناعى الخاضعة للضريبة فى ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية . دكتور / محمد عباس بدوى
- الإطار التنظيمى والقانونى لصناعة التأمين من منظور شركات التأمين الأستاذ الدكتور / محمد السباعى
- اختصارات تجارية .

كلمة العدد

- ضروريات لحل مشكلة التعثر بقلم رئيس التحرير
- المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة فى ظل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) د/ محمد عباس بدوى
- آثار اتفاق التحكيم وسقوطه فى التحكيم البحرى الجزء (١) بقلم الدكتور/ حمزة أحمد حداد
- مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها على البورصة المصرية دكتور / سمير سعد مرقس
- أنواع ومكونات سوق رأس المال وأثر التجارة الالكترونية عليه اعداد / حنان سعد عبد الملاك

كلمة العدد

- دور الغرف الصناعية فى منظومة العمل الإنتاجى (رئيس التحرير)
- ما هو المقصود بفصيل الأموال ؟ الجزء (١) اعداد / شيرين حتاتة
- آثار اتفاق التحكيم وسقوطه فى التحكيم البحرى الجزء (٢) الدكتور/ حمزة أحمد حداد
- قواعد قيد وتداول الأوراق المالية فى البورصة دكتور / سمير سعد مرقس

كلمة العدد

- صناعة المعارض ودورها في خدمة الصناعة الوطنية بقلم رئيس التحرير
- استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي إعداد / يوحنا نصحي عطية
- ما هو المقصود بغسيل الأموال ؟ (٢) إعداد / شيرين حتاتة
- غسيل الأموال محليا ودوليا دكتور / سمير سعد مرقس

كلمة العدد

- الأزمة العالمية ومستقع التعثر بقلم رئيس التحرير
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في الميزان إعداد / حمدي عبد العظيم
- الجهود الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال إعداد / حنان سعد عبد الملاك
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل التنمية المستدامة طبقا لنظام B.O.T دكتور / سمير سعد مرقس

كلمة العدد

- ضمانات وحوافز الاستثمار التي تضمنها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
- مجالات الاستثمار الواردة في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات دكتور / سمير سعد مرقس
- المعاملة الجمركية للمشروعات الاستثمارية استثمار داخلي - مناطق حرة إعداد / أنطوان شفيق حنا
- ضريبة الدمغة ووكالات الإعلان
- (س، ج) في ضريبة المبيعات وصناعة الإعلان
- كيف تستثمر أموالك في البورصة بدون مخاطر
- فهرس إجمالي لأعداد عام ٢٠٠٨ تقرير / عبد الناصر منصور

قراء

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

Cotton And Textile Industries Holding Company

إدارة الدعاية والإعلان والمعارض



وزارة الاستثمار

الشركة القابضة للقطن

والغزل والنسيج

تقدم

أفخر أنواع

* المفروشات

* الكوفيات

* أطقم السراير

* الملابس القطنية

للرجال والأطفال

٨ شارع الطاهر - عابدين - القوالة - الدور السادس

ت: ٢٩٥٢٤٤٦ - ٢٩٥٢٤٤٧ - فاكس: ٢٩٥٢٤٤٦



الى بينا أكبر من .. دفتر توفير الأطفال و الشباب

- ① دفتر توفير الأطفال والشباب ذو الجوائز يتمتع بفرصة الفوز بشقة .
- ② يفتح الدفتر بـ ١٠ جنيه فقط وله عائد سنوى .
- ③ سحب دورى كل ٦ شهور للدفتر برصيد ٦٠ جنيه أو مضاعفاتها .
- ④ جائزة كبرى شقة قيمتها ١٠٠ ألف جنيه .

19995

بنك التنمية والإسكان
الى بينا أكبر

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k